جامعـة يحي فارس بالمديـة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

العنوان

أثر محاسبة التأمينات على محاسبة الضرائب

– دراسة حالة مؤسسة الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

– من إعداد الطالبان:

– بوخزاني عماد الدين

– العربي رضوان

– تحت إشراف الأستاذ:

– د.زاهي محمد الأمين

السنة الجامعية: 2022/2021

جامعـة يحي فارس بالمديـة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

العنوان

أثر محاسبة التأمينات على محاسب الضرائب

– دراسة حالة مؤسسة الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

– من إعداد الطالبان:

– بوخزاني عماد الدين

– العربي رضوان

– تحت إشراف الأستاذ:

– د.زاهي محمد الأمين

السنة الجامعية: 2022/2021


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد ...
فإني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل بفضله،
فله الحمد أولاً وأخيراً.
ثم أشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لي يدَ المساعدة، خلال هذه الفترة،
وفي مقدمتهم أستاذي المشرف على الرسالة فضيلة
الأستاذ الدكتور **زاهي محمد الأمين**
الذي لم يدَّخر جهداً في مساعدتي، كما هي عادته مع كل طلبة العلم،
كان يحثّني على البحث، ويرغِّبني فيه، ويقوّي عزيمتي عليه
فله من الله الأجر ومني كل تقدير حفظه الله ومتّعه بالصحة والعافية ونفع بعلومه.
كما أشكر القائمين على جامعة يحي فارس بالمدية
ووفقهم لكل خير لما يبذلون من اهتمام
وطلاب كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بصفة خاصة
وطلاب جامعة يحي فارس بصفة عامة

إهـــــداء

إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَ لا؛ فلقد ضحَّت من أجلي

ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام

(أُمِّي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه

صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة.

فلم يبخل عليَّ طيلة حياته

(والدي العزيز).

إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون،

وفي أصعدة كثيرة

أُقدِّم لكم هذا البحث، وأتمنَّى أن يحوز على رضاكم.

عماد

إهـــــداء

إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَ لا؛ فلقد ضحَّت من أجلي

ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام

(أُمِّي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه

صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة.

فلم يبخل عليَّ طيلة حياته

(والدي العزيز).

إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون،

وفي أصعدة كثيرة

أُقدِّم لكم هذا البحث، وأتمنَّى أن يحوز على رضاكم.

رضوان

ملخص:

تهدف دراستنا هذه إلى معرفة ما مدى تطبيق محاسبة التأمينات والضرائب بالصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية، ولتحقيق هذا الهدف أسقطنا دراستنا على عينة من عمال الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية، حيث اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، كذلك صممنا استبيان ووزعناه على عينة الدراسة المتمثلة في 35 عامل من أجل جمع المعلومات اللازمة للدراسة وتحليلها. وفي نهاية تحصلنا على مجموع 31 استمارة صالحة للدراسة.

وبعد جمع المعلومات ومعالجتها بواسطة برنامج SPSS توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها يعتمد الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية على محاسبة التأمينات في ممارساته الإدارية وكذا يخضع لمعاملات محاسبة الضرائب. وفيه كذلك أثر لمحاسبة التأمينات على محاسبة الضرائب .

الكلمات المفتاحية: المحاسبة، التأمين، الضريبة، محاسبة التأمينات، محاسبة الضرائب.

Abstract:

This study aims to know the extent of the application of insurance and tax accounting in the National Regional Fund for Agricultural Cooperation in Medea, and to achieve this goal, we dropped our study on a sample of workers of the National Regional Fund for Agricultural Cooperation in Medea, where we adopted the descriptive analytical approach, we also designed a questionnaire and distributed it to the study sample represented by 35 A worker in order to collect and analyze the information needed for the study. In the end, we obtained a total of 31 valid forms for the study.

After collecting and processing the information using the SPSS program, we reached a set of results, the most important of which is the National Regional Fund for Agricultural Cooperation in Medea that relies on insurance accounting in its administrative practices and is also subject to tax accounting transactions. It also has an impact of insurance accounting on tax accounting.

Keywords: accounting, insurance, tax, insurance accounting, tax accounting.



فهرس المحتويات



شكر وتقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات	I-II
فهرس الجداول والأشكال	IV
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: مدخل نظري لمحاسبة التأمينات ومحاسبة الضرائب	
تمهيد	02
المبحث الأول: عموميات حول محاسبة التأمينات	03
المطلب الأول: ماهية التأمينات	03
المطلب الثاني: الإطار النظري لمحاسبة التأمينات	12
المبحث الثاني: عموميات حول محاسبة الضرائب	16
المطلب الأول: ماهية الضرائب	16
المطلب الثاني: محاسبة الضرائب	27
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية	
تمهيد	37
المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية	38
المطلب الأول: عينة وأدوات الدراسة	38
المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	40
المبحث الثاني: ثبات والاتساق الداخلي للاستبيان	40
المطلب الأول: ثبات الاستبيان	40
المطلب الثاني: الاتساق الداخلي للاستبيان	41
المبحث الثالث: عرض النتائج واختبار الفرضيات	42
المطلب الأول: عرض البيانات العامة لعينة الدراسة	42
المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمحاور الدراسة	44
المطلب الثالث: نتائج اختبار فرضيات الدراسة	.49

خلاصة الفصل	54
خاتمة	55
قائمة المراجع	57
الملاحق	64



فهرس الجداول والأشكال



فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 1	معامل ألفا كرونباخ لأداة الدراسة	41
الجدول رقم 2	الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.	41
الجدول رقم 3	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	42
الجدول رقم 4	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	43
الجدول رقم 5	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص	44
الجدول رقم 6	مقياس ليكارت الخماسي	44
الجدول رقم 7	نتائج تحليل عبارات المحور الأول	45
الجدول رقم 8	نتائج تحليل عبارات المحور الثاني	47
الجدول رقم 9	نتائج تحليل عبارات المحور الثالث	48
الجدول رقم 10	اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات	50
الجدول رقم 11	اختبار(T) للعينة الواحدة لمقارنة متوسط الإجابات مع المتوسط الفرضي (الفرضية الأولى)	51
الجدول رقم 12	اختبار(T) للعينة الواحدة لمقارنة متوسط الإجابات مع المتوسط الفرضي (الفرضية الثانية)	52
الجدول رقم 13	اختبار(T) للعينة الواحدة لمقارنة متوسط الإجابات مع المتوسط الفرضي (الفرضية الثالثة)	53

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	42
02	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	43
03	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص	44



مقدمـــــــة



توطئة:

ظهرت المحاسبة منذ القدم، بل واكب ظهورها ظهور الدولة وتطورت بتطور فلسفة هذه الأخيرة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، بعد أن فقدت دورها التقليدي كدولة حارسة مهامها الأمن وحفظ النظام والسلم وإقامة العدل بين الأفراد وممارسة السياسة الخارجية، إلى دور معاصر أصبحت معه متدخلة في جميع مناحي الحياة الاقتصادية، الأمر الذي أثر في تطور المحاسبة بشكلها العام.

يمثل موضوع محاسبة الضرائب وفقاً للمعايير الدولية أهمية كبيرة في المجتمعات والقطاعات الاقتصادية للدول حيث تعتبر الضرائب أحد أدوات السياسية المالية للدول بحيث تعمل الدول على صياغة التشريعات الضريبية بما يمكنها من تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

تعد المحاسبة الضريبية أحد فروع المحاسبة التي تُعنى بإعداد الإقرارات الضريبية والمدفوعات المتعلقة بالضرائب، فالمحاسبة الضريبية تُعرف على أنها أحد الأساليب المحاسبية التي تهتم بالضرائب بدلًا من التركيز على البيانات المالية، فالهدف منها هو تتبُع الأموال المرتبطة بالأفراد والكيانات الأخرى.

وترتبط المحاسبة الضريبية بالقواعد التي يتم استخدامها في توليد الأُصول والالتزامات الضريبية الموجودة في السجلات المحاسبية، فالمحاسبة الضريبية مُستمدة من قانون وتُستخدم في إعداد الإقرارات الضريبية ومدفوعات الضرائب من قِبل الأفراد والشركات.

كما تعد شركات التأمين إحدى صور المنشآت المالية التي تستهدف دعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد عن طريق استثمار مدخرات الأفراد المستأمنين في أوجه استثمار وطنية وفي المقابل تقوم بتأمين هؤلاء الأفراد ضد المخاطر والأضرار التي تقع عليهم مما يعني نهاية المطاف تحقيق أهدافها الوطنية من رخاء وازدهار للوطن.

وتلعب محاسبة التأمين دورا هاما في توفير المعلومات للأطراف المستفيدة حتى تساعدهم على اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص استخدام الموارد، كما تعد وسيلة لتوحيد العاملين والأنشطة والموارد وكذا الآلات لتحقيق الهدف المشروع أي ترجمة قرارات الإدارة إلى نتائج.

الإشكالية:

- ما مدى تطبيق محاسبة التأمينات والضرائب بالصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية؟

وللتعمق أكثر في هذه الدراسة نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية تكون مناسبة لهذا الموضوع:

- هل يعتمد الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية على محاسبة التأمينات في ممارساته الإدارية؟
- هل يخضع الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية لمعاملات محاسبة الضرائب؟
- هل يوجد أثر لمحاسبة التأمينات على محاسبة الضرائب بالصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية؟

الفرضيات:

- يعتمد الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية على محاسبة التأمينات في ممارساته الإدارية.
- يخضع الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية لمعاملات محاسبة الضرائب.
- يوجد أثر لمحاسبة التأمينات على محاسبة الضرائب بالصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة في الدور الذي تلعبه كل التأمينات والضرائب في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتماشيا مع دراستنا قمنا بدراسة تنصب حول محاسبة التأمينات والضرائب، إن أهم ما تمثله هذه الدراسة كونها تهدف على معالجة موضوع التأمينات والضرائب والجوانب المحاسبية الخاضعة لها.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- معرفة المحاسبة الخاضعة للتأمينات والضرائب.
- تحديد العمليات الرئيسية لنشاط التأمينات والضرائب ووضع المعالجة المحاسبية لها.
- توضيح وتوسع المعارف والإطلاع على هذا المجال.

دوافع اختيار هذا الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نذكر بعضها فيمايلي:

- الميول الشخصي للتعرف على نوع المحاسبة المطبقة في شركات التأمين ومديريات الضرائب.
- قلة الدراسات السابقة حول الموضوع.
- أهمية الموضوع وارتباطه بالتخصص.
- إثراء المكتبة بمرجع إضافي.

المنهج وأدوات الدراسة:

من أجل الإجابة عن إشكالية هذا البحث مع إثبات الفرضيات، اعتمدنا على منهجين الأول خاص بالجانب النظري منهج التحليل الوصفي حيث وقفنا على فصل، أما الثاني فهو خاص بالجانب التطبيقي منهج دراسة حالة من خلال توزيع استبيانات على عمال الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية وتحليلها بواسطة الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS من اجل معرفة ما مدى تطبيق محاسبة التأمينات والضرائب بالصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية، أي إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي (الواقع الفعلي).

الدراسات السابقة:

1.طبابيية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية–دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين–رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه جامعة سطيف 1 2014/2013، جاءت إشكالية الدراسة على النحو التالي: هل تعد البنية المالية التحتية لشركات التأمين قادرة على الالتزام بالإطار النظري للمحاسبة وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية؟ هل تتمكن شركات التأمين من اتخاذ القرارات في حالة تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية؟ هل هناك معوقات تحول دون قدرة شركات التأمين على تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية؟

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية دراسة حالة: الشركات الجزائرية للتأمين، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها اعتمدت الباحثة في جمع البيانات المتعلقة بالموضوع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الإطار النظري للدراسة، أما الإطار العملي فقد

قامت الباحثة بإعداد استبانة تم تصميمها لهذا الغرض، وتوصلت الباحثة لبعض النتائج من أهمها: لا تكون السياسات في شركات التأمين تتطلب كافة الالتزامات والحقوق التي تنشأ عن المكون الإيداعي.

2.حفيظة مقراوي و نوال قصر، " التدقيق المحاسبي و دوره الرقابي في مصلحة الضرائب دراسة حالة " مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم مالية و محاسبية، قسم محاسبة وتدقيق، جامعة الجلالي بونعامة، خميس مليانة، .2017-2016 والهدف من هذه الدراسة هي محاولة تجسيد آلية الرقابة الجبائية لكونها أسلوب وقائي وعقابي في آن واحد، وهذا بالاعتماد على التدقيق المحاسبي للأغراض الجبائية كوسيلة للرقابة الجبائية بهدف الأخطاء والتجاوزات التي قد تستعمل من طرف المكلفين بالضريبة لمكافحة التهرب الضريبي.

أهم ما توصلت إليه الباحثة إلى أن عملية الرقابة الجبائية تتم على التصريحات بطرق قانوني تمثلت في الرقابة الشكلية، والرقابة على الوثائق إضافة إلى التحقيق في المحاسبة، والتدقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الهدف منها التقليل من التهرب الضريبي، وأن طرقة الرقابة العامة بجميع مراحلها حققت نتائج ايجابية والتي أسفرت عن قدرتها في كشف الغش والتلاعبات والتصريحات

حدود الدراسة:

بهدف الإحاطة بإشكالية الدراسة ولفهم جوانبها المختلفة حددنا مجال الدراسة فيما يلي:

المجال المكاني: اقتصر الجانب المكاني الذي اخترناه للقيام بالدراسة الميدانية على الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية.

الجانب الزماني: انطلقت الدراسة الميدانية بدراسة حالة الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية.

من 03 ماي 2022 إلى غاية 23ماي 2022.

حيث خصصت هذه الفترة للدراسة الاستطلاعية وتوزيع استمارة الاستبيان على عمال الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية باختيار عينة عشوائية من مختلف العمال.

صعوبات الدراسة:

- نقص نوعا ما في المراجع المتخصصة في الموضوع.
- ضيق الوقت.
- صعوبة استعمال برنامج SPSS.

هيكل الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدارسة والإجابة على أسئلتها قسمنا هيكل البحث إلى ثلاثة فصول بالإضافة إلى مقدمة عامة وخاتمة.

الفصل الأول: مدخل نظري لمحاسبة التأمينات والضرائب، حيث تناول المبحث الأول عموميات حول محاسبة التأمينات، والمبحث الثاني عموميات حول محاسبة الضرائب.

الفصل الثاني: فخصص للجانب التطبيقي لتوضيح مدى تطبيق محاسبة التأمينات والضرائب بالصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية من خلال التطرق إلى عرض وتحليل نتائج الدارسة الميدانية، اختبار فرضيات الدراسة، مناقشة وتفسير نتائج الدارسة الميدانية، وفي الأخير تم استخلاص النتائج وتقديم التوصيات.

الفصل الأول: مدخل نظري لمحاسبة التأمينات ومحاسبة الضرائب

تمهيد:

يهدف النظام المحاسبي عموماً إلى توفير مجموعة من المعلومات المالية وغير المالية اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل العديد من مستخدمي التقارير المحاسبية. ولا يختلف النظام المحاسبي في شركات التأمين عن غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى، محاسبة الضرائب مثلا من حيث اعتماده على مجموعة مستندية وأخرى دفترية، كما أن لمحاسبة التأمين أثر على محاسبة الضرائب الذي سنتعرف عليه من خلال دراستنا.

انطلاقا مما سبق سنحاول من خلال هذا المفصل إيضاح المفاهيم المتعلقة بالمحاسبة التأمينية والضريبية من خلال ما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول محاسبة التأمينات

المبحث الثاني: عموميات حول محاسبة الضرائب

المبحث الأول: عموميات حول محاسبة التأمينات

لقد أصبح نشاط التأمين من الأسس المهمة التي يقوم عليها الاقتصاد الدولي، ذلك أن وجوده قد ساعد على تنمية الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأمم خاصة المتقدمة منها، ومن ثم فإن دراسة محاسبة التأمين أصبحت ضرورة أساسية للمجتمع، لان نشاط محاسبة التأمين أصبح ينظر إليه على أنه من أهم وأكثر القطاعات استخداما وانتشارا في مواجهة الأخطار وفي تخفيف أو توزيع عبء الخسائر الناجمة عنها.

المطلب الأول: ماهية التأمينات

نظرا للمخاطر التي يتعرض لها أفراد المجتمع فإن التأمين ضروري لحمايتهم فهو عملية تعاونية فعالة لمواجهة الأخطار التي قد يتعرض لها الإنسان في شخصه وممتلكاته عن طريق تحميل عبئ هذا الخطر على شركة التأمين التي تصرف مبلغ التأمين في حالة وقوع الخطر مقابل مبلغ بسيط لا يتناسب مع حجم هذا الخطر.

أولاً: ماهية التأمين وأهم خصائصه

فيما يلي سنقوم بالتطرق إلى نشأة التأمين ونوضح مفهومه، ونعدد بعض خصائصه:

1. نشأة ومفهوم التأمين

أ. نشأة التأمين

قد يتعرض العديد منّا على مدار حياتهم وأثناء ممارستهم لنشاطاتهم العادية إلى العديد من الأخطار التي نقف أمامها عاجزين، حيث لا يمكن لنا توقع حدوثها سواء في الزمان أو المكان أو الشدة وكذلك لا يمكن منع حدوثها. فهل يا ترى ما هو السبيل في درء الأخطار وما هي الوسيلة التي تساعدنا في التقليل من حدة هذه الأخطار؟ ومن هنا ظهرت فكرة التأمين.

إن التأمين بالأصل هو نظام أوروبي ظهر أول عقد له بشكل نظامي يتضمن الأركان الحقيقية لعقد التأمين في ألمانيا في 1910 وهو يقوم على الوقاية من الخسارة والتعويض، ومن ثم انتشرت بعض أنواعه في الأقطار والدول الإسلامية في أواخر النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري، وتناوله علماء وفقهاء الشريعة الإسلامية بالبحث لمعرفة حكمه على ضوء الأدلة الشرعية والمعاملات الجارية منذ ظهور

الإسلام.[1] ويقوم التأمين على فكرة التعاون، ففكرة التعاون تحمل نفس المعنى الذي يهدف إليه نظام التأمين في وقتنا الحاضر وهي توزيع عبئ الخطر عند تحققه لشخص أو لشيء معين على مجموعة كبيرة من الأشخاص أو الأشياء معرضين لنفس الخطر، فقد أظهر لنا التاريخ أن قدماء المصريين كونوا جمعيات، تقوم على نفس الفكرة سميت جمعيات دفن الموتى بغرض تحمل عبئ مراسيم الوفاء والدفن من تحنيط للبحث وبناء وتجهيز للقبور بكافة مستلزمات الحياة وقد تطلب كل ذلك تكاليف باهظة عجز عن تحملها عامة الأفراد فهداهم تفكيرهم للتغلب على هذه المشكلة بإنشاء مثل هذه الجمعيات والتي تقوم على نوع من التعاون بين هؤلاء الأعضاء،[2] يقتضي بتعاون الكل في تحمل الخسائر التي تحدث للبعض نتيجة تحقق خطر الوفاة، وفكرة التعاون السابقة تتشابه إلى حد ما مع وسيلة التأمين بالصورة التي هو عليها في وقتنا الحاضر، ويمكن إعطاء فكرة مثلا عن نوع من أنواع التأمين، نوجزها فيما يلي:

ففي عهود الحضارات القديمة كالإغريقيين والبابليين والأشوريين والهندوس ازدهر التبادل التجاري فيما بينهم عن طريق البحر، ولكن مخاطر القرصنة، وغرق السفن البحرية حالت إلى حد ما من ازدهار هذا التبادل، فظهر ما يسمى بالقرض البحري في أن يقوم صاحب السفينة أو الشحنة البحرية باقتراض مبلغ من المال بضمان السفينة أو الشحنة، من بعض الأشخاص المغامرين سميو بالمقرضين البحريين، ويتم الاتفاق فيما بينهما على أنه إذا ما وصلت السفينة أو الشحنة سالمة يحصل هذا المقرض بالإضافة إلى قيمة القرض على قيمة إضافية في صورة فائدة على القرض يجب على أساس سعر فائدة مرتفع عن سعر الفائدة السائد في السوق بالنسبة للقروض العادية، لكن في حالة عدم وصول السفينة أو الشحنة سالمة يضيع على المقرض قيمة القرض وفوائده، واستمر نظام القرض البحري بنفس الأسلوب في القرون الوسطى: وانتشر بين سائر الدول الأوروبية حتى أواخر القرن الثالث عشر، ولكنه في أوائل القرن الخامس عشر، ظهر التأمين البحري في صورة مختلفة عن القرض البحري على أيدي الأسبان، والبرتغاليون إلى أن وصل للصورة التي يوجد عليها حديثا بصدور قانون التأمين البحري في إنجلترا عام 1601.[3]

[1] محمد جودت ناصر، إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق، مصر، بدون سنة نشر، ص15.

[2] إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، التأمين ورياضياته – تطبيق على تأمينات الحياة وإعادة التأمين، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2003/2002، ص11.

[3] إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه ،نفس المرجع السابق، ص، ص، 11-12.

ب. مفهوم التأمين

التأمين لغة: يعني الضمان والقدرة على درء الأخطار.[1]

واصطلاحا فهو يعني :[2]

- فكرة تعاونية أساسها أن مجموعة من الناس معرضة لأن تلحق ببعض أفرادها خسارة فيتعاون جميع المشتركين في تحمل الخسارة التي قد تقع لهذا البعض.
- فكرة تكوين رؤوس الأموال لتراك الفائض من الإنتاج بعد الاستهلاك.
- الحفاظ على رؤوس الأموال وتكوين الاحتياطي مع ملاحظة أن وقع الخسارة يزيد كلما قل الأصل الذي يملكه الفرد.
- ويعني الاتفاق الذي تتحمل بموجبه شركة التأمين مسؤولية تغطية الأخطار المتفق عليها في العقد، مقابل دفعات يسددها المتعاقد ون مع هذه الشركات تمثل أقساط التأمين التي تستثمرها شركات التأمين بأعمال تجارية لتنميتها من جهة ولإمكانية الإيفاء بالالتزامات اتجاه المتضررين من جهة ثانية.
- أما من الناحية القانونية: فيعرف التأمين على أنه عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا مرتبا له أو أي تعويض مالي آخر في حال وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن.
- ويعرفه المشرع الجزائري في المادة 619 من القانون المدني الجزائري التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه بأن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو أي أداء مالي آخر في حالة تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل أقساط أو أية دفوع مالية أخرى يؤدي بها المؤمن له للمؤمن.[3]

[1] محمد جودت ناصر، مرجع سابق، ص15.

[2] علي محمود بدوي، التأمين دراسة تطبيقية- تأمينات الحياة، تأمينات المسؤوليات، تأمينات الماشية والأغنام- تأمين الخيول والمزارع السمكية - إعادة التأمين- دار الفكر الجامعي للنشر، مصر، الإسكندرية،2009،ص01.

[3] المادة 619 من القانون المدني الجزائري.

2. خصائص التأمين:

لكل عقد من العقود خصائصه الرئيسية التي تميزه وتبرز سيماته مقارنة بالعقود الأخرى، نوجزها فيما يلي:

أ. التأمين عقدا احتمالي: بمعنى أن يكون حادثا غير محقق الوقوع وأن يكون حادثا مستقبليا وإلا يتوقف وقوعه على إدارة أحد أطرافه، ويجب أن تكون الحادثة المؤمن منها غير مؤكدة.[1]

ب. التأمين عقد رضائي: يعد عقد التأمين رضائيا إذ يكفي لانعقاده مجرد توافق إداري للمتعاقدين بالإيجاب والقبول ولا ينبغي إلى جانب ذلك اتخاذ أي إجراء آخر، غير أن الرضائية في هذا العقد لا يتصل بقواعد النظام العام، لذلك فإنه يجوز لطرفي العقد أن يتفقا على جعله شكليا.[2]

ج. عقد ملزم للجانبين: فالمتعاقد ملتزم بسداد الأقساط وشركة التأمين ملتزمة بتغطية الخطر المؤمن ضده، ولعل أوضح صورة لذلك عقد التأمين على الحياة لمدى الحياة حيث يظل المتعاقد ملتزما بسداد القسط طوال حياته في مقابل أن تنصرف شركة التأمين مبلغ العقد فور وفاته، ويلاحظ هنا أن خطر الوفاة هو خطر مؤكد الوقوع.[3]

د. التأمين عقد معاوضة: ذلك أن كلا من طرفيه يأخذ مقابلا لما يعطي، المتعاقد يسدد القسط وشركة التأمين تقدم الأمان بتغطية الخطر المؤمن ضده.

هـ. التأمين من عقود المدة: عقد التأمين من عقود المدة فشركة التأمين تلتزم بتغطية الخطر المؤمن ضده طوال مدة التأمين الواردة بالعقد والمتعاقد ملزم بسداد الأقساط لنفس مدة التغطية.

و. التأمين من عقود الإذعان: تصدر شركة التأمين عقد التأمين وعلى المتعاقد أن يوافق أو يرفض الشروط الواردة به، والتي أغلبها مطبوعا ولا يملك حق تعديلها، وبهذا يمكن اعتبار عقد التأمين من عقود الإذعان إلى حد كبير، على أنه يلاحظ أن المتعاقد له الحق في إجراء تعديلات في العقد وخاصة في عقود التأمين على

[1] علي محمود بدوي، مرجع سابق، ص06.
[2] هيثم حامد، ملتقى في شرح عقد التأمين، كلية الحقوق، الأردن،2010، ص80.
[3] علي محمود بدوي، مرجع سابق، ص08.

الحياة التي تتميز بطول المدة وفي ذلك يختلف عقد التأمين من عقود الإذعان الأخرى التي لا يكون للطرف المذعن فيها مثل هذا الحق.

ثانيًا: عناصر التأمين ووظائفه:

سوف نقوم بالتطرق في هذا الجزء إلى كل من عناصر التأمين وأهم وظائفه وتقسيماته.

1. عناصر التأمين

يقوم التأمين على مجموعة من العناصر والتي نلخصها فيما يلي:[1]

أ. المؤمن: وهو ممثل في شركة التأمين المتخصصة التي تتولى إجراءات التعاقد مع المؤمن له بمعنى (المؤمن هو شركة التأمين).

ب. المؤمن له (المؤمن عليه): هو الطرف الثاني في العملية التأمينية، والذي يتولى دفع الأقساط وفقا للعقد مع الشركة نظير حصوله هو أو المستفيد من التأمين على التعويضات المقررة أو المحددة في العقد.

ج. المستفيد: هو الطرف المستفيد من قيمة التأمين، وقد يتمثل في المؤمن له نفسه، أو طرف ثالث كما هو الحال في بعض حالات التأمين على الحياة.

د. وثيقة التأمين: وهي التي تصدرها شركة التأمين باعتبارها العقد الرئيسي للعملية التأمينية.

هـ. الخطر: يعبر عن الخطر المحتمل وقوعه للمؤمن له، ويعتمد نوع الخطر المؤمن ضده أمرا جوهريا في التأمين ويجب أن يكون محددا بصورة واضحة في وثيقة التأمين ويشترط أن يتوافر في الخطر:

- أن يكون الخطر محتمل الوقوع في أي وقت وليس مؤكد الوقوع في لحظة معينة.
- أن يكون الخطر خارجا عن إرادة المؤمن له.
- أن يكون الخطر مشروعا وليس مخالفا للنظام العام والآداب.

2. وظائف التأمين

وتندرج وظائف التأمين في كونه أنه:[1]

[1] سالم رشدي سيد، التأمين والمبادئ والأسس والنظريات، الطبعة 1، دار الراية للنشر، عمان، الأردن، 2015، ص35.

أ. يبعث الأمان في نفوس المستأمنين: إن أصل كلمة التأمين مشتقة من كلمة الأمان، وبالتالي فالتأمين يكفل الأمان للمتأمنين ويبث الطمأنينة في نفوسهم حيث يؤمن الفرد ضد ما يتعرض له من أخطار تؤثر في شخصه أو ماله مما يؤثر بدوره في قدرته الإنتاجية، حيث يكفل للمستأمن من المناخ الحسن والجو المناسب للعمل باطمئنان وزيادة الإنتاج.

ب. التأمين يقوم بتجميع المدخرات: يعتبر التأمين وسيلة لزيادة مدخرات الأفراد والحد من نشاطهم الاستهلاكي، حيث بموجب عقد التأمين يلتزم الأفراد بدفع أقساط التأمين، ويتكون من مجموع الأقساط التي يدفعها الأفراد رصيد ضخم من الأموال مما دفع معظم دول العالم للتدخل في كيفية استثمار شركات التأمين لهذا الأموال حفاظا على حقوق المستأمنين وتحقيق لمصلحة الاقتصاد القومي.

ج. التأمين وسيلة من وسائل تنشيط الائتمان: يعتبر التأمين وسيلة هامة من وسائل الائتمان وذلك على مستوى الأفراد وعلى مستوى الدولة، فبالنسبة للأفراد يوفر التأمين للمدين ضمانات تسهل له عملية الاقتراض، حيث يحل تعويض التأمين محل الشيء المرهون إذا هلك نتيجة لتحقق الخطر المؤمن منه، أيضا على مستوى الدولة يقوم التأمين بتدعيم عملية الائتمان وذلك عن طريق توظيف أموال لشركات التأمين في السندات التي تصدرها الدولة، وتغطية القروض العامة، والمساهمة في استثمارات المشروعات العامة مما يساعد على تنشيط الائتمان العام وإزدها الاقتصاد القومي.

د. التأمين عامل من عوامل الوقاية في المجتمع: يقوم التأمين بالعمل على تقليل نسبة وقوع الحوادث والحد من المخاطر وذلك عن طريق الاستعانة بالخبراء والأخصائيين لدراسة مخاطر العمل بهدف الحد من تحقيق هذه المخاطر تجنب وقوعها مما يساعد على تحقيق الاستقرار الكامل للمشروعات.

هـ. التأمين يؤدي وظيفة اجتماعية هامة: حيث يقوم التأمين الاجتماعي بحماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من الأخطار التي يتعرض لها دون أن يكون لديهم المقدرة على حماية أنفسهم منها.

ثالثًا: عقد التأمين، أركانه وإجراءاته:

نتطرق أولا إلى تعريف عقد التأمين ثم أركانه وإجراءاته.

[1] نفس المرجع السابق، ص 36-37.

1. تعريف عقد التأمين:

يمكن تعريف عقد التأمين بأنه اتفاق بين طرفين يتعهد بمقتضاه الطرف الأول بأن يدفع إلى شخص ما مبلغا معينا من المال في حالة وقوع خطر معين خلال مدة معلومة مقابل أن يدفع الثاني للطرف الأول مبلغا أو عدة مبالغ تكون قيمتها في مجموعها أقل نسبيا من المبلغ الذي يتعهد الطرف الأول يدفعه.[1]

وفي هذا العقد يسمى الطرف الأول بالمؤمن ويمكن أن يكون المؤمن فردا كما يمكن أن يكون جمعية تعاونية أو شركة مساهمة أو الحكومة أو غير ذلك من هيئات التأمين التي سبق الإشارة إليها.

أما الطرف الثاني فيسمى بالمؤمن له، والمبلغ الذي يتعهد المؤمن بسداده في حالة وقوع الخطر يسمى مبلغ التأمين. أما المبلغ الذي يدفعه المؤمن له فيسمى بقسط التأمين أو الرسم أو مقابل التأمين. ويسمى الشخص الذي ينص العقد على أن يدفع له مبلغ التأمين بالمستفيد، وغالبا يكون المؤمن لهم نفسه المستفيد فيما عدا بعض عقود التأمين على الحياة التي ينص فيها على مستفيد يختلف عن المؤمن له.

2. أركان عقد التأمين: لقيام عقد التأمين يتطلب توافر مجموعة من الأركان، والركن لغة هو الجانب القوي الذي يميز الشيء، لذا سنتبع في هذا الصدد التقسيم التقليدي لأركان التأمين كما هي معروفة:[2]

أ. **الرضا:** يعد في نظر الفقهاء الركن الأساسي للعقد، وهو يفيد تلاقي إرادة المؤمن له من جهة وإرادة المؤمن من جهة ثانية بطريقة الإيجاب والقبول، من أجل إبرام عقد التأمين على المخاطر، يتحدد بموجبه التزامات المؤمن والمؤمن له، ولكي يكون العقد صحيحا، يجب أن تتوافر فيه الأهلية القانونية، وأن تكون الإدارة غير مشوبة بعين من عيوب الرضا.

– **الأهلية:** إن مشكل الأهلية ، لا يطرح بالنسبة للمتعاقد البالغ سن الرشد وشركات التأمين، لأنها تتمتع بالشخصية القانونية، غير أن الإشكال يطرح بالنسبة لأهلية الإدارة، حيث يجوز للقاصر إبرام عقد التأمين بشرط أن يكون مأذونا بإدارة أمواله، أما القاصر غير المأذون فهو ليس أهلا لإبرام عقد التأمين، وإذا تم هذا الإبرام، يكون قابلا للبطلان، إلا أنه يجوز لوكيلة أو الولي أو الوصي عنه أن يبرم عقد التأمين لصالحه (المؤمن له).

[1] عبد العزيز فهمي هيكل، مقدمة في التأمين ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1980، ص28.

[2] عبد الرزاق بن خروف، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، 1998، ص86.

– **عيوب الإرادة:** يشترط لكي يكون الرضا صحيحا ومنتجا لآثاره القانونية، أن تكون إرادة الطرفين خالية من جميع عيوب الرضا المتمثلة في الإكراه، الغلط، التدليس، الاستغلال.

ب. **المحل:** يتمثل محل عقد التأمين في الخطر الذي يخشى المؤمن له من وقوعه في المستقبل، ولوجود المحل (الخطر) يقتضي الأمر توافر العديد من الشروط التي تم ذكرها عند تطرقنا للخطر كعنصر من عناصر عقد التأمين.

ج. **السبب:** ويقصد به الغرض المباشر الذي يدفع بالمتعاقد إلى إبرام العقد، وهذا ما يسمى في بعض النظريات بالسبب القصدي.

إن السبب الحقيقي في عقد التأمين هو المصلحة المراد التأمين عليها والشرط فيها أن تكون مشروعة كما قد تكون ذات قيمة اقتصادية أو معنوية.

3. إجراءات عقد التأمين:

تتمثل إجراءات إبرام عقد التأمين في:[1]

أ. **طلب التأمين** : يسعى طالب التأمين (المؤمن له) شخصيا أو عن وكيل له (سمسار التأمين في الغالب)، ويبدي رغبته في أن يؤمن نفسه ضد خطر معين، هنا يبدأ التفاوض بأن يقدم المؤمن للراغب في التأمين ورقة مطبوعة تسمى وثيقة طلب التأمين تتضمن كل ما يتعلق بعملية التأمين مثل مبلغ التأمين الذي يتعهد المؤمن بدفعه عند تحقق الخطر، ومقدار الأقساط الواجب دفعها، وغير ذلك من الشروط، وكذا أسئلة تفصيلية تهدف إلى التعرف على خطر المراد تأمينه، وتختلف هذه الوثيقة من خطر لآخر، ويقوم المؤمن له عادة بعد فحصها والاطلاع عليها، بتوقيعها وإعادتها إلى المؤمن الذي يستغرق وقتا في الرد على طالب التأمين، كما أنه في حالة القبول، فإن تحرير وثيقة التأمين قد يأخذ وقتا، وبالتالي خلال هذه الفترة، قد يتعرض المؤمن له للخطر، هذا ما أدى إلى وجود وثيقة أخرى تسمى بمذكرة التغطية المؤقتة.

[1] مرجع سابق، ص،ص ،86-87.

ب. مذكرة التغطية المؤقتة: تستخدم هذه الوثيقة في تغطية الخطر المؤمن منه في حالة وقوعه خلال الفترة التي يستغرقها المؤمن في إعداد وثيقة التأمين، بحيث يتفق طالب التأمين على تغطية وقتية للخطر خلال تلك الفترة، ويتم هذا الاتفاق في حالتين:

– **الحالة الأول:** عندما يقبل الطرفان بشروط التأمين، لكن الأمر يتطلب بعض الوقت لتحرير وثيقة التأمين، وهي العقد الأساسي والتوقيع عليها،ونظرا لخوف المؤمن له من وقوع الخطر الذي يهدده، يتفق مع المؤمن على التغطية المؤقتة لهذا الخطر.

– **الحالة الثانية:** حالة عدم تمكن المؤمن من دراسة البيانات المقدمة له على الخطر، والمعلومات الخاصة بالمؤمن له، فيلتزم المؤمن بمقتضى هذه المذكرة بتأمين المخاطر المعلن عليها طوال الوقت الضروري لذلك، وتبقى هذه الوثيقة سارية المفعول إلى الرد بقبول أو عدم قبول التأمين على هذه المخاطر.

ج. وثيقة التأمين: وتسمى ببوليصة التأمين فهي النموذج النهائي المثبت لعقد التأمين، وهي وسيلة إثبات وتنظيم الاتفاق بين المؤمن والمؤمن له، وتعد عقدا بأتم معنى الكلمة.

د. ملحق التأمين: وهو اتفاق إضافي يبرم أطراف العقد الأصلي، ويتضمن شروطا جديدة تقتضي تعديل مضمون وثيقة التأمين بالزيادة أو النقصان، وهذا نظرا لظروف قد استجدت بعد إبرام العقد لم تكن في الحسبان، كأن يتفق طرفي العقد على إجراء تعديل في القسط أو مبلغ التأمين، وفي هذه الحالة، يحرر الطرفان ملحقا يضاف إلى وثيقة التأمين بحيث يخضع هذا الملحق لنفس الشروط التي يخضع لها وثيقة التأمين.

المطلب الثاني: الإطار النظري لمحاسبة التأمينات

إن المحاسبة في شركات التأمين لا بد أن تتناسب مع خصوصيات هذا النشاط، فهي غالبا ما توصف على أنها معقدة وصعبة الفهم والتفسير، كما انفرادها ببعض الخصائص غالبا ما يجعل من المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي لهذه الشركات مختلفة نوعا ما عن تلك المعلومات المحاسبية المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى.

أولاً: مفهوم وخصائص المحاسبة في شركات التأمين

1. مفهوم المحاسبة في شركات التأمين

تعرف محاسبة التأمينات بأنها: "ذلك الفرع من فروع المحاسبة؛ الذي يهتم ويعني بتطبيق المبادئ والأصول والمفاهيم والفروض والنظريات والقواعد والسياسات المحاسبية على النشاط التأميني بما يتوافق وطبيعة وخصائص هذا النشاط، وفي إطار المتطلبات القانونية للتنظيم المحاسبي لهذا النوع من النشاط".[1]

كما تعرف بأنها: "المحاسبة عبارة عن تقنية ذات قواعد وأنظمة، مهمتها الرئيسية تحديد نتائج الشركة بالنسبة لنشاطاتها التأمينية الداخلية أو بعلاقاتها مع الغير، حيث تقوم بالحسابات وتحليل العمليات وترجمتها على شكل أرقام نقدية".[2]

فالمحاسبة في شركات التأمين تهتم بقياس وتحليل وتسجيل وتبويب الأحداث (العمليات) لمالية المتعلقة بنشاط التأمين في ضوء المتطلبات القانونية.[3]

2. خصائص المحاسبة في شركات التأمين:

يمكن تلخيص خصائص محاسبة التأمينات فيما يلي:[1]

[1] سارة حلوي، دور نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين، مذكرة مقدمة لنيل هادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013/2012، ص 46.

[2] فؤاد الفسفوس، محاسبة المنشآت المالية (البنوك، شركات التأمين)، الطبعة 001 دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2010، ص 263.

[3] أريور محمد الهادي، دور الظام المحاسبي في تسيير شركات التأمين –دراسة حالة عن ركة التأمين SAA، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة، تخصص: محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021/2020، ص 34

- إن محاسبة التأمين مزيج أو خليط من الأصول والمفاهيم المحاسبية من جهة، والأصول والمفاهيم التأمينية من جهة أخرى، ومن ثم فان الإحاطة والخبرة بالأصول والتطبيقات التأمينية تعد الركيزة الأساسية لوضع وإرساء النظام المحاسبي في شركات التأمين؛
- خضوع المحاسبة في شركات التأمين لأحكام القانون السائد، حيث تلتزم هذه الأخيرة بنماذج معينة عند إعداد سجالتها وحساباتها، سواء فيما يتعلق بفرع التأمين على الحياة أو بفروع التأمينات العامة.
- كثرة عدد التسويات الجردية في نهاية كل فترة بسبب إبرام العقود طويلة الأجل؛
- تعدد حسابات النتيجة في شركات التأمين تبعا لتعدد فروع النشاط، فمن الضروري أن تمسك كل شركة تأمين حسابات خاصة لكل فرع من فروع التأمين على حدى؛
- نتيجة النشاط والمركز المالي في شركات التأمين، غالبا ما يكونان غير حقيقيين وذلك بسبب لجوء شركات التأمين الى تضخيم التزاماتها والمبالغة فيها كمزيد من الحيطة والحذر وتحسبا ألية مسؤوليات أو مخاطر محتملة مستقبلا، وضمان عدم اهتزاز المركز المالي ومواجهة لصعوبة تقدير التزاماتها بدرجة كبيرة من الدقة.

ثانيًا: أهداف المحاسبة في شركات التأمين

تسعى المحاسبة في شركات التامين إلى تحقيق الأهداف التالية[2]:

- قياس نتيجة أعمال النشاط التأميني من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة، وذلك من خلال إعداد وتصوير حسابات الإيرادات والمصروفات لفروع التأمين المختلفة، كل فرع على حدى، وإعداد وتصوير الأرباح والخسائر لشركة التأمين ككل؛
- بيان المركز المالي للشركة أو الهيئة المزاولة للتأمين في نهاية كل فترة محاسبية، وذلك بإعداد وتصوير الميزانية للشركة ككل؛
- المساهمة في المحافظة على الأموال سواء كانت أموال المساهمين أو أموال حملة الوثائق؛
- إظهار نتيجة تنمية الأموال حيث يساعد النظام المحاسبي على تزويد إدارة الشركة بالمعلومات عن عوائد الاستثمارات وتقييمها؛

[1] طايق بثينة عباسي سلسبيل، المحاسبة في شركات التأمين –دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين –SAA– وكالة بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020/2019، ص 16.

[2] سلمي عبد الرحمان قابل محاسبه المنشآت المالية، الطبعة 02، المكتبة العالية بالمنصورة، مصر، 2001، ص 79.

- إظهار حقوق والتزامات كل المساهمين وحملة الوثائق التأمينية وذلك لمعرفة الوضع الحالي لكل منهما في أي لحظة من الزمن؛
- قياس نتيجة النشاط الإجمالي والأنشطة الفرعية خلال فترة زمنية معينة من الربح أو الخسارة؛
- تبين المركز المالي لشركة التأمين على فت ارت دورية قصيرة الذي يعكس أداء الشركة في تشغيل الأموال (استخدامات الأموال) .

ثالثًا: مبادئ المحاسبة في شركات التأمين

من بين المبادئ المحاسبية العامة سنتناول المبادئ المذكورة أدناه، والتي تعتبر موضوع تفسير خاص في ميدان التأمين:[1]

1. مبدأ استمرارية الطرق المحاسبية: فيما يخص التأمين يتوقع المشرع استعمال مشترك لعدة مناهج والمنهج الذي يصل إلى أكبر نتيجة يجب أن تحتفظ به، ولا يتعلق الأمر هنا بمخالفة مبدأ استمرارية الطرق وإنما بكيفية التطبيق؛

2. مبدأ الحيطة والحذر: يسعى هذا المبدأ إلى تجنب خطر التحويل للسنة الموالية خسارة حتمية بإمكانها أن تضر بأملاك ونتائج المؤسسة، وبالمقابل لا يمكن أن تؤخذ الأرباح بعين الاعتبار بنسبة محاسبية إلا إذا تحققت؛

3. مبدأ عدم التعويض: ويخول قانون التأمينات فيما يخص التعويضات ما عدا الالتزامات عند الجرد من التعويض بين الخسائر الناتجة عن انخفاض سعر البورصة، وبين الأرباح المحتملة الناتجة عن ارتفاع هذا السعر؛

4. مبدأ استقلال السنوات: ففي مجال التأمين يكون تطبيق هذا المبدأ تحت شكل علاوة تحمل الأعباء والمنتجات الصالحة لكل مؤسسة؛

5. مبدأ متابعة الاستغلال: يشتهر هذا المبدأ بإمكانية التوزيع على عدة سنوات مقبلة بعض المهام كتكاليف كسب العقود، العقارات؛

6. مبدأ الموافقة بين الأصول والخصوم: معناه أن يحمل إي ا رد الفترة بجميع المصروفات التي ساهمت في تحقيق هذا الإيراد بغض النظر عن واقعة تسديد هذا المصروف.

[1] زهير بشير، محاسبة شركات التامين، الطبعة 01، دار الخير للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، 2000، ص 07.

المبحث الثاني: عموميات حول محاسبة الضرائب

يمثل موضوع محاسبة الضرائب وفقًا للمعايير الدولية أهمية كبيرة في المجتمعات والقطاعات الاقتصادية للدول حيث تعتبر الضرائب أحد أدوات السياسة المالية للدول بحيث تعمل الدول على صياغة التشريعات الضريبية بما يمكنها من تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

المطلب الأول: ماهية الضرائب

تعتبر الضرائب من أقدم وأهم مصادر الإيرادات في أي نظام اقتصادي، حيث تطور مفهومها وطبيعتها تبعا لتطور الفكر المالي وانتقال دور الدولة من وظيفة الحارسة إلى المتدخلة ثم المنتجة، لذلك تعددت النظريات المفسرة للضريبة والأساس القانوني الذي يعطي الدولة حق فرضها .

أولاً: ماهية الضريبة.

سوف نوجز ماهية الضريبة في التعريف والخصائص على النحو التالي:

1. تعريف الضريبة.

يكتسي تعريف الضريبة أهمية بالغة وذلك لتمييزها عن الإيرادات الأخرى التي تتشابه معها في بعض الخصائص، ولقد حاول الكثير من علماء المالية تعريف الضريبة فجاءت أغلب تعريفاتهم متشابهة إلا فيما يتعلق بأهداف الضريبة التي خضعت للتطور الذي لحق بدور الدولة وانتقالها من الدولة الحارسة والتي يقتصر دورها على توفير الأمن والقضاء إلى الدولة المتدخلة التي امتد نشاطها إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية .

فالبعض لا يرى في الضريبة إلا وسيلة لتحقيق الأهداف المالية مثل تغطية نفقات الدولة فقط، ومنهم من ركز على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للضريبة باعتبارها وسيلة تدخل، غير أنه من السابق لأوانه أن نقدم تعريف الضريبة دون التطرق إلى مفهوم الجباية باعتبارها نظاما يشمل كل الاقتطاعات الإجبارية المطبقة من طرف الدولة والتي تأخذ غالبا شكل ضرائب إضافة إلى الرسوم والرسوم الجمركية والاشتراكات الاجتماعية وغيرها من الاقتطاعات الأخرى.[1]

إن اختلاف علماء المالية حول أهداف الضريبة أوجد عدة تعاريف نذكر من أهمها:

[1] أحمد رجراج ،النظام الجبائي الجزائري تقييم الأداء وتحديات المرحلة المقبلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، ,2004 ص3.

يعرف الويس تروتابا" Trotabas. T " الضريبة بأنها" وسيلة لتوزيع الأعباء العامة بين الأفراد توزيعا قانونيا وسنويا طبقا لمقدرتهم التكليفية".[1]

يعرف بيار بالتران "Pierre Beltrane" الضريبة بأنها: "مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد نحو الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية".[2]

تعرف الضريبة بأنها" الاقتطاع النقدي ذو سلطة نهائي ودون مقابل منجز لفائدة الجماعات الإقليمية الدولة والجماعات المحلية أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية".[3]

يعرف جاستين جيز "Goston Geze" "الضريبة بأنها "أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة".[4]

يعرف الدكتور عبد الكريم بركات الضريبة على أنها "اقتطاع نقدي جبري نهائي يتحمله الممول ويقوم بدفعه بلا مقابل وفقا لمقدرته التكليفية مساهمة في الأعباء العامة، أو لتدخل السلطة لتحقيق أهداف معينة".[5]

كما تعرف الضريبة "أنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة"[6]

وانطلاقا من مجمل التعاريف المقدمة، يمكن تحديد خصائص الضريبة في أنها ذات شكل نقدي، لها طابع إجباري ونهائي وهدفها المتمثل في تغطية الأعباء العامة للدولة أو تغطية تدخلات السلطة العمومية في المجتمع.

2. **خصائص الضريبة:** يمكن استنتاج الخصائص التالية للضريبة:

أ. الضريبة فريضة نقدية: في الغالب تدفع الضريبة في العصر الحديث في صورة نقدية تماشيا مع مقتضيات النظام الاقتصادي ككل، بالنظر إلى أن كل المعاملات أصبحت تقوم على استخدام النقود سواءا في القطاعات العامة أو الخاصة و ما دامت النفقات العامة تتم في صورة نقدية فإن الإيرادات العامة بما فيها

[1] Trotabas .L, « Sciences et techniques fiscales »Dalloz,Paris, 1958.p 10

[2] Pierre Beltrane, La fiscalité en France », 6eme édition , Hachette, Paris,1998, P12.

[3] Raymond Muzellec, «finances publiques », 8ème édition, éditions Dalloz, Paris, 1993,p:423.

[4] عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،1992 ، ص. 151.

[5] عبد الكريم صادق بركات، عبد المجيد دراز،علم المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، بدون تاريخ نشر، ص322.

[6] سوزي عدلي ناشد، ، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر،2000 ، ص124.

الضرائب لابد أن تحصل كذلك بالنقود،[1] لكن الأمر لم يكن كذلك في الماضي، ففي النظم الاقتصادية القديمة كانت الضريبة تفرض و تحصل في صورة عينية نظرا لأن الظروف الاقتصادية السائدة آنذاك كانت تقوم على أساس التعامل بالصورة العينية ,و يظهر ذلك جليا في العصور الإقطاعية، حيث كان القطاع الفلاحي يمثل أهم القطاعات الاقتصادية في ذلك الوقت و تماشيا مع تلك الظروف كانت الضرائب تحصل بصورة عينية كما أن الإنفاق العام كان يتم في صورة عينية، إما عن طريق اقتطاع جزء من المحصول يلتزم بتقديمه الأفراد إلى الدولة و إما عن طريق إلزامهم بالقيام بعمل معين (السخرة).[2]

إذا كان هذا هو الوضع الشائع في ذلك الوقت تماشيا مع طبيعة الاقتصاديات و المبادلات العينية و عدم انتشار النقود، فإن الوضع قد اختلف تماما في العصور الحديثة، حيث أصبحت النقود وسيلة و أداة التعامل الأساسية الأكثر شيوعا و سيطرة مما أستوجب، بطبيعة الحال، أن تدفع الضرائب في شكل نقدي باعتبار أن كافة المعاملات سواء في القطاع العام أو الخاص تتم في صورة نقدية .إن فرض الضريبة وتحصيلها بالصورة النقدية لا يعني بحال من الأحوال عدم إمكان جبايتها بالصورة العينية، إلا أن الأمر لا يتم إلا في أضيق الحدود وفي الظروف الاستثنائية فقط مثل الحروب .

ويتفوق الشكل النقدي للضريبة عن الشكل العيني من عدة أوجه :أن الدولة تتحمل تكاليف ونفقات باهظة قد تفوق قيمة الضريبة العينية عند جمع ونقل وتخزين المحاصيل .

أن الضريبة العينية لا تلتزم بعنصر العدالة، إذ هي تلزم الأشخاص بتقديم جزء من المحصول أو القيام بأعمال السخرة دون الأخذ بعين الاعتبار الظروف الشخصية لكل شخص من ناحية نفقة الإنتاج التي يتحملها كل شخص في إنتاج محصوله وما يعاني منه من أعباء عائلية.[3]

صعوبة حسابها خاصة بالنسبة لبعض الأنشطة كالدخل الناتج عن العمل أو عن مزاولة المهن الحرة أو استثمارات الأموال المنقولة.[4]

عدم إنسانيتها، خاصة بالنسبة لأعمال السخرة والتي تتنافى مع كرامة الإنسان وأبسط مقومات الحقوق الشخصية.

[1] عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة ، مرجع سابق، ص151.

[2] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة ، مرجع سابق، ص115. .

[3] محمد عباس محرزي ، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر،2005، ص16.

[4] منصور ميلاد يونس ، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة ، 1994، ص104.

ب.الضريبة فريضة إلزامية: أي أنها ليست تبرعا اختياريا يترك أمر المساهمة فيه إلى اختيار الأفراد أو الأشخاص المفروضة عليهم، بل تدفع جبرا باعتبارها عملا من السيادة التي تتمتع بها الدولة، وباعتبارها تعبيرا عن سيادة الدولة فإن هذه الأخيرة تستقل بوضع نظامها القانوني دون أن يكون ذلك محلا للاتفاق أو التفاوض مع الأفراد .فالأفراد ملزمون بدفع الضرائب سواء قبلوا أم لم يقبلوا ويكون للدولة، في حالة امتناع الأفراد عن أدائها حق اللجوء إلى التنفيذ الجبري للحصول على مقدار الضريبة كما أنها تتمتع بامتياز على أموال المدينين.[1]

إلا أن سيادة الدولة وانفرادها في تحديد النظام القانوني للضريبة من حيث وعائها وتحصيلها، لا يعني أنها لا تلتزم بضوابط معينة يجب مراعاتها عند فرض الضريبة .فمن المبادئ الدستورية العامة في كل دول العالم، أن الضريبة لابد أن تصدر بقانون فلا تفرض الضريبة ولا تعدل ولا تلغي إلا بموافقة السلطات التشريعية المختص،[2] وعدم ترك أمر فرضها في يد الحكومة دون رقابة ممثلي الشعب .

ويوضح التطور القانوني للنظام الضريبي في العديد من الدول كبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، كيف أن الثورات التي قامت بها الشعوب كانت السبب الرئيسي لتقرير هذا المبدأ الدستوري، والذي أصبح الآن مبدأ هاما راسخا ومنصوصا عليه في كافة دساتير دول العالم.[3]

ج.الضريبة تدفع بصورة نهائية: إن الأفراد يدفعون الضريبة إلى الدولة بصورة نهائية، بمعنى أن الدولة لا تلتزم برد قيمتها لهم أو تعويضهم إياها، وبذلك تختلف الضريبة عن القرض العام الذي تلتزم الدولة برده إلى المكتتبين فيه كما تلتزم بدفع فوائد عن مبلغه.[4]

د.الضريبة تدفع بدون مقابل: يقوم المكلف بدفع الضريبة دون أن يحصل على نفع خاص من جانب الدولة وإن كان هذا لا ينفي أن الفرد ينتفع بالخدمات التي تقدمها الدولة بواسطة المرافق العامة المختلفة باعتباره فردا في الجماعة وليس باعتباره ممولا للضرائب، ويترتب على هذه الخاصية أنه لا يجوز، ولا يمكن النظر إلى مدى انتفاع الفرد بالخدمات العامة لتقدير مقدار الضريبة التي يتعين عليه دفعها، بل ينظر إلى مدى قدرة الفرد على تحمل الأعباء العامة التقدير مبلغ الضريبة .

[1] منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة ، نفس المرجع السابق، ص105.

[2] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، مرجع سابق، ص118.

[3] محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، مرجع سابق، ص17.

[4] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، مرجع سابق، ص119.

حيث يتعين على الفرد باعتباره عضوا في مجتمع سياسي منتظم هو الدولة، أن يساهم بالتضامن مع غيره من الأفراد في تحمل الأعباء العامة عن طريق دفع الضرائب إلى الدولة، وأن تكون المساهمة بحسب قدرته بالنسبة إلى غيره من الأفراد.[1]

هـ. الضريبة تهدف إلى تحقيق النفع العام : إن الدولة لا تلتزم بتقديم خدمة معنية أو نفع خاص إلى المكلف بدفع الضريبة، بل أنها تحصل على الضرائب بالإضافة إلى غيرها من الإيرادات العامة الأخرى من أجل القيام باستخدامها في مصارف الإنفاق العام من أجل تحقيق منافع عامة للمجتمع.[2]

وعلى الرغم من إستقرار مبدأ تحقيق النفع العام كأساس للضريبة، حتى ولو تنص عليه الأحكام الدستورية والقانونية، فإن علماء الاقتصاد لم يتفقوا على المقصود بعبارة "النفع العام " .

فالاقتصاديون الكلاسيكيون وجدوا في العبارة المذكورة تغطية للنفقات العامة التقليدية وحسب أي أنهم وجدوا في الضريبة وسيلة لتوفير الأموال اللازمة والكافية لتغطية النفقات العامة، من دون أن يكون لهذه الوسيلة أي تأثير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.[3]

إلا أن التحليل الاقتصادي الحديث للنقود أنكر مسألة حياد النقود وقد ترتب على ذلك إنكار مسألة أخرى وهي حياد الضريبة التي لا يمكنها بأي صورة من الصور حتى ولو لم تكن تهدف إلى ذلك التزام جانب الحياد أو عدم التأثير في البنيان الاقتصادي والاجتماعي القائم.[4]

وبالتالي فإن موقف الاقتصاديين المعاصرين قد أستبعد تصور" الضريبة المحايدة " وأصبحت الضريبة كأداة تدخلية توظفها الدولة في خدمة الأغراض الاقتصادية والاجتماعية، كحماية الصناعة الوطنية بفرض بعض أنواع الضرائب الجمركية والحد من التفاوت في الدخول بين أفراد المجتمع.

ثانيًا: المبادئ العامة للضريبة وأهدافها

إن إقامة نظام ضريبي سليم، يفرض على المشرع أن يأخذ بعين الاعتبار التوفيق بين مصلحة الدولة والأفراد، وتحقيق الأهداف التي فرضت من اجلها الضريبة والتي من أهمها الهدف المالي إضافة إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

---

[1] عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،1992، ص119.

[2] عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، المرجع السابق، ص119.

[3] فوزي عطوي، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003 ص57.

[4] فوزي عطوي، في الاقتصاد السياسي النقود والنظم النقدية، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان،1989 ، ص119.

1.المبادئ العامة للضريبة

يقصد بالمبادئ العامة التي تحكم الضريبة، مجموعة القواعد والأسس التي يتعين على المشرع إتباعها ومراعاتها عند وضع أسس نظام ضريبي في الدولة، هذه القواعد ذات فائدة مزدوجة فهي تحقق مصلحة المكلف بالضريبة من جهة ومصلحة الخزينة العمومية من جهة أخرى، أي مراعاة مصلحة الممول ومصلحة الخزينة العامة وفي حقيقة الأمر تعتبر هذه المبادئ بمثابة دستور عام ضمني تخضع له الأصول القانونية للضريبة.

وقيام الدولة باحترام هذه القواعد عند فرض الأنواع المختلفة من الضرائب هو الذي يخفف من حدة هذه الأعباء ويجعلها مقبولة أو مستساغة لدى الأفراد بينما يعتبر الإخلال بها مدعاة للقول بظلم الدولة لهم وتعسفها في استعمال حقها في فرض الضرائب المختلفة.[1]

إن (آدم سميث) في سبيل بحثه عن الشروط العامة لنظام ضريبي فعال، قد قام بوضع أربعة قواعد صاغها في كتابه بحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم، الصادر سنة1776 ، هذه القواعد باستثناء الأولى تهتم خاصة بالشروط الخارجية للضريبة والعلاقات بين الدولة والمكلف بالضريبة، مناسبة وضع الوعاء الضريبي إصدار الضريبة وتحصيلها وتتلخص هذه القواعد فيما يلي:

أ. قاعدة العدالة (المساواة): خضع مضمون هذه القاعدة في الواقع لتطور كبير تبعا للتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي حدث منذ أواخر القرن الثامن عشر، فقد ذهب علماء المالية أول الأمر إلى تصور العدالة على أنها وجوب الأخذ بنسبية الضريبة أي تكون النسبة المستقطعة من المادة الخاضعة للضريبة دخلا أو ثروة واحدة، وذلك مهما بلغ مقدار هذه المادة .

وقد أستند هؤلاء إلى عدة حجج في تبرير الضريبة النسبية، أهمها تحقيق المساواة في معاملة الجميع، إلا أن هذه الحجج كانت تصلح في أعقاب الثورة الفرنسية حيث كان النظام الضريبي في العهد الملكي ظالما ومجحفا للشعب بسبب الإعفاءات الضريبية التي كان يمنحها للنبلاء ورجال الدين.[2] أما في العصر الحديث فإن الضريبة النسبية تعتبر عاجزة عن تحقيق العدالة المنشودة، ومن هنا اتجه علماء المالية إلى ترك فكرة النسبية إلى فكرة أخرى، هي الضريبة التصاعدية رغبة في تحقيق عدالة أكثر بالتمييز بين الأفراد بحسب مقدرتهم التكليفية حيث يرتفع سعر الضريبة كلما ارتفع الدخل، وقد وجدت فيها الدولة أداة فعالة لتخفيف التفاوت في توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية والأفراد في المجتمع .

[1] عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، مرجع سابق، ص123.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، مصر2005، ص246.

كما أن فكرة العدالة بمفهومها الحديث تقتضي إعفاء أصحاب الدخول المنخفضة من أداء الضريبة بالنسبة لحد الكفاف أي الحد الأدنى اللازم للمعيشة وكذلك ضرورة مراعاة الأعباء العائلية بما يتناسب ومستوى المعيشة في المجتمع، كما تتطلب العدالة اختلاف أسعار الضرائب تبعا لنوع الدخل المفروضة عليه وهل هو ناتج من العمل أو ناتج عن رأس المال أو عنهما معا.[1]

وباختصار يمكننا القول أن قاعدة العدالة والمساواة تتضمن مبدأين أساسين هما :

- **العمومية**: ويقصد بها خضوع جميع الأشخاص والأموال للضريبة.
- **العدالة**: ضرورة مراعاة المقدرة المالية للمكلف عند فرض الضريبة.

ب.اليقين: ويقصد بقاعدة اليقين أن تكون الضريبة معلومة وواضحة بالنسبة للممول والإدارة بشكل يقيني لا غموض فيه ولا التباس، فمن الأهمية بمكان أن يعرف الممول مدى التزامه على وجه التحديد وبصورة واضحة ويعرف مدى ما يلتزم به من ضرائب، سواءا من حيث أهميتها وسعرها وكافة الأحكام القانونية المتعلقة بها من تحديد للوعاء وكيفية الربط والتحصيل.[2]

ولا شك أن عدم وضوح هذه الأمور قد يؤدي إلى تحكم الإدارة الضريبية وما سيتتبعه ذلك من انتهاك القاعدة العدالة والمساواة وانتشار للمحسوبية وعموم الفساد عند تقدير وتحصيل الضرائب.[3]

وحتى يتحقق اليقين يجب أن تتميز الضريبة بالاستقرار والثبات أي أن لا تخضع للتعديل المستمر فالتعديلات في تشريعات الضرائب يجب أن تكون محدودة وعلى فترات متباعدة حتى لا تؤدي إلى مضايقة الممولين أو اضطراب النشاط الاقتصادي، كما يجب أن يتميز التشريع الضريبي بالوضوح حتى يسهل فهمه العامة الناس دون عناء أو التباس، وحتى تستطيع المحاكم والإدارات الضريبية أن تطبقه دون اجتهاد أو تأويل وعلى سبيل المثال فإن رسم التلوث "poll tax" الذي تم تأسيسه كإجراء ضريبي محلي من طرف حكومة المحافظين برئاسة (مارغريت تاتشر) في بريطانيا سنة، 1990 واجهتها معارضة شديدة (مع نتائج سياسية فادحة) لأن تخصيصه ومزاياه كانت مبهمة و غير مؤكدة وبالتالي وصف بعدم عدالته.[4]

ج. قاعدة الملائمة في الدفع: ويقصد بهذه القاعدة ضرورة تنظيم أحكام الضريبة بصورة تلائم ظروف المكلفين بها، وتيسير دفعها وخاصة فيما يتعلق بميعاد التحصيل وطريقته وإجراءاته .

[1] منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة ، مرجع سابق، ص:116.

[2] عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، مرجع سابق، ص125.

[3] منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة ، مرجع سابق، ص116.

[4] محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب ، مرجع سابق، ص29.

وتهدف هذه القاعدة في حقيقة الأمر إلى عدم تعسف الإدارة الجبائية في استعمال سلطتها فيما يتعلق بإجراءات الربط والتحصيل .وتدعو اعتبارات الملائمة أن تكون القواعد المتعلقة بكل ضريبة متفقة مع طبيعتها الذاتية والأشخاص الخاضعين لها من أجل تجنب العديد من المشاكل التي يمكن أن تثور في حالة مخالفة هذه القاعدة.[1]

وهكذا فإن الوقت الذي يحصل فيه الممول على دخله يعتبر أحسن الأوقات ملائمة لدفع الضريبة. فالمزارع يلزم بدفع الضريبة بعد حصاد المحصول وبيعه، والتاجر يطالب بسدادها بعد انتهاء السنة المالية لنشاطه وتحديده لربحه، أما العامل أو الموظف فإنه يلزم بدفع الضريبة على الأجور والمرتبات بمجرد تحقق الدخل الموجب لها عن طريق الاقتطاع من المصدر، أما الضرائب على الاستهلاك فهي تدفع عند شراء السلعة والمكلف في هذه الحالة حر في شراء السلعة وبالتالي دفع الضريبة المفروضة عليها أو عدم شرائها، وبالتالي التخلص من دفع الضريبة.[2]

د.قاعدة الاقتصاد في النفقة: ويقصد بهذه القاعدة أن يتم تحصيل الضريبة بأسهل وأيسر الطرق التي لا تكلف الإدارة الجبائية مبالغ كبيرة خاصة في ظل الروتين والإجراءات المعقدة، مما يكلف الدولة نفقات قد تتجاوز حصيلة الضريبة ذاتها .ومراعاة هذه القاعدة يضمن للضريبة فعاليتها كمورد هام تعتمد عليه الدولة دون ضياع جزء كبير منه في سبيل الحصول عليه.[3]

رغم أن هذه القواعد لازالت صالحة حتى يومنا هذا إلا أنها أصبحت غير كافية وناقصة بمعنى أنها لا تكفي وحدها لضمان قيام نظام ضريبي حديث وكفء وفعال حيث حدثت تطورات كثيرة منذ أن أطلقها (آدم سميث) مثل تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وبالتالي تزايدت النفقات العامة وتطورت فكرة العدالة الضريبية ,ومنها أيضا أن الضرائب لم تعد محايدة تهدف فقط إلى تحصيل الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة وإنما أصبحت أيضا أداة ضرورية وهامة تستخدمها الدولة في تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية على مستوى الاقتصاد الوطني ,وقد استقر الفكر الاقتصادي والمالي على مجموعة من القواعد والأسس بالإضافة إلى القواعد الأربعة التي أطلقها آدم سميث التي يجب أن يرتكز عليها النظام الجبائي الحديث ليكون نظاما فعالا وكفئا وأهمها:[4]

[1] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة ، مرجع سابق، ص129.

[2] منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة ، مرجع سابق، ص117.

[3] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة ، مرجع سابق، ص130.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص244.

– **وفرة الحصيلة الضريبة** :وتعتبر هذه القاعدة من أهم الأسس الذي يجب أن يقوم عليها أي نظام ضريبي حديث ذلك أن الهدف من فرض الضريبة، بل ومن وضع النظام الضريبي برمته هو أن تعظم الدولة حصيلتها من الإيرادات الضريبية لتغطية النفقات العامة التي تتميز بظاهرة التزايد المستمر، فالكل على يقين بأن الضرائب أصبحت المصدر الرئيسي لتمويل ميزانيات معظم الدول، ونلاحظ في هذا المجال أن الحصيلة الضريبية تتأثر بعدة عوامل نذكر أهمها:

- **نطاق وعاء الضريبة** :فكلما كان وعاء الضريبة واسع النطاق كلما كانت حصيلتها أكثر وفرة وأكثر غزارة فمثلا الضرائب على السلع الواسعة الاستهلاك تكون حصيلتها وفيرة بعكس الضرائب على السلع الكمالية حيث تقل حصيلتها مهما ارتفع سعر الضريبة نظرا لضيق وعائها.
- **سعر الضريبة** :إن رفع سعر الضريبة لا يؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة الحصيلة الضريبية، بل يحدث في بعض الأحيان أن يؤدي رفع سعر الضريبة إلى انخفاض حصيلتها خاصة إذا كان السعر يتجاوز المقدرة التكليفية للممولين فيثبط همم الأفراد على العمل والإنتاج والاستثمار .ويحاولون التهرب منها قدر الإمكان.

– **الثبات في الحصيلة الضريبية**: ومعنى ذلك أن يتوافر في النظام الضريبي هذا الأساس الذي يعني أن تكون الحصيلة الضريبية ثابتة إلى حد ما وثبات الحصيلة عنصر أساسي في كل نظام ضريبي يتميز بالكفاءة والفاعلية نظرا لضرورته القصوى عند إعداد تقديرات الموازنة العامة للدولة .وبالتالي يعتمد عليه في تحديد وتوقع تلك التقديرات بالدقة المطلوبة.[1]

فمن المعروف أن اقتصاديات السوق أي القائمة على آليات السوق الحرة ,تمر بفترات انتعاش أو رواج وفترات ركود وكساد وقد لوحظ أن ذلك يؤثر على الحصيلة الضريبية على اختلاف أنواعها ,ووجد أن الضرائب المباشرة التي تفرض على الدخول والثروات تتميز بالثبات النسبي مثل الضرائب العقارية ووجد أيضا أن حصيلة الضرائب غير المباشرة التي تفرض أثناء تداول السلع والخدمات من مرحلة الإنتاج وحتى مرحلة البيع تتعرض حصيلتها للتقلبات حيث تزيد في فترات الانتعاش أو الرواج وتنخفض في فترات الركود والكساد على الرغم من ثبات أسعارها وذلك نتيجة لانخفاض حجم الإنفاق في حالة الكساد وزيادته في حالة الانتعاش .

لذلك رأى الكثير من الاقتصاديين على ضرورة اعتماد صانعي السياسية المالية على كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة بنسب معينة لضمان تحقيق ثبات نسبي في الحصيلة الضريبية لمواجهة الإنفاق العام المتزايد.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، نفس المرجع السابق، ص247.

– **مرونة الحصيلة الضريبية:** ويقصد بذلك أن تكون الحصيلة الضريبة من بعض الضرائب مرنة أي قابلة للزيادة والنقص بسهولة عن طريق تغيير أسعارها، وفي كل الأحوال يجب أن تتميز بعض أنواع الضرائب بالمرونة نظرا لحاجة الحكومة أحيانا إلى نفقات طارئة غير متوقعة وتكون بالتالي مضطرة للحصول على أموال إضافية لتمويل النفقات الطارئة، ومن ناحية أخرى فإن الضرائب يجب أن يقل عبؤها في حالة الكساد ويزيد في حالة الرواج أو الانتعاش وهو ما يساعد على تحقيق ما يسمى بالاستقرار الاقتصادي للدولة.[1]

2. أهداف الضريبة

تفرض الضريبة على الأفراد من أجل تحقيق أهداف معينة يأتي في مقدمتها الغرض التمويلي باعتبارها مصدرا هاما للإيرادات العامة بالإضافة إلى الأغراض الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى، وقد تطورت هذه الأغراض بتطور دور الدولة، ففي ظل المالية التقليدية، عندما كانت تسود فكرة الدولة الحارسة كان الغرض من الضريبة ماليا بحتا، أي تحقيق إيرادات الدولة تستطيع أن تواجه بها نفقاتها المحدودة من أجل تسيير المرافق العامة، فدور الضريبة كان محايدا كدور الدولة في ذلك الوقت.[2] وعموما يمكن تقسيم هذه الأهداف إلى هدفين رئيسين وهما الهدف المالي والأهداف الأخرى:

أ.الهدف المالي: هو أحد الأهداف الرئيسية لأي ضريبة فتأمين إيرادات دائمة من مصادر داخلية لخزينة الدولة، أهم غايات سلطات الدولة.[3]

فحسب النظرية الكلاسيكية تعد تغطية النفقات العمومية هي الهدف الوحيد للضريبة والتي يجب ألا يكون لها أي تأثير اقتصادي. أما اليوم فلا يمكننا الدفاع عن حيادية الضريبة، لأنه في الواقع من المستحيل الاقتطاع عن طريق الجبر الضريبي ربع الناتج الداخلي الخام دون أن تكون هناك انعكاسات ومضاعفات اقتصادية هامة، مثل تقليص القدرة الشرائية للأفراد.[4]

ب. الأهداف الأخرى للضريبة

مع تطور دور الدولة وزيادة أنشطتها وتدخلها في الحياة الاقتصادية بصورة فعالة، تطورت أهداف الضريبة إذ أصبحت بمثابة أداة رئيسية في يد الدولة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فهي

[1] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، نفس المرجع السابق، ص248.

[2] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة ، مرجع سابق،ص130.

[3] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص152.

[4] محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب ، مرجع سابق، ص32.

تمثل أداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية وإن كان استخدامها لتحقيق أغراض معينة يختلف بحسب طبيعة ودرجة النمو النظام الاقتصادي السائد، وأهم الأهداف الأخرى للضريبة بالإضافة إلى الهدف المالي بصورة عامة هي:

–الأهداف السياسية: سواء فيما يتعلق بالسياسة الداخلية أو الخارجية، ففي الداخل تمثل الضريبة أداة في يد القوى الاجتماعية المسيطرة سياسيا في مواجهة الطبقات الاجتماعية الأخرى .

أما في الخارج، فهي تمثل أداة من أدوات السياسة الخارجية مثل استخدام الضرائب الجمركية (كمنح الإعفاءات والامتيازات الضريبية) لتسهيل التجارة مع بعض الدول أو الحد منها (كرفع أسعار الضرائب على واردات بعض الدول) من أجل تحقيق أغراض سياسية.

– الأهداف الاقتصادية: تستخدم الضرائب لتحقيق الاستقرار عبر الدورة الاقتصادية عن طريق تخفيض الضرائب أثناء فترة الانكماش لزيادة الإنفاق وزيادتها في فترة التضخم من أجل امتصاص القوة الشرائية، كما قد تستخدم لتشجيع نشاط اقتصادي معين بمنحه فترة إعفاء محددة وإعفاء المواد الأولية اللازمة لهذا النشاط باعتباره نشاطا حيويا يحقق التنمية الاقتصادية.[1]

– الأهداف الاجتماعية: تستخدم الضريبة لإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة، كإعفاء الطبقات المحدودة الدخل من دفع الضريبة وتخفيف هذه الأعباء على العائلات الكبيرة العدد، كما تستخدم الضريبة أيضا في تطوير بعض الأنشطة الاجتماعية، فإعفاء بعض الهيئات والجمعيات التي تقدم خدمات اجتماعية لا تهدف لتحقيق الربح أو قد تساهم الضريبة في المحافظة على الصحة العامة بفرض ضرائب منخفضة السعر على السلع الضرورية كالخبز والحليب وفرض ضرائب مرتفعة السعر على بعض السلع التي ينتج عنها أضرارا ضخمة على الصحة العامة وعلى المجتمع ككل مثل المشروبات الكحولية والسجائر .

وبالرغم من تعدد أهداف الضريبة في العصر الحديث، إلا أنه مازال الهدف المالي يمثل أهم هذه الأهداف ويحظى بالأولوية على باقي الأهداف الأخرى .

[1] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة ، مرجع سابق، ص131.

المطلب الثاني: محاسبة الضرائب

تقدم محاسبة الضرائب الدولية مقومات تعمل على تطوير النظام الضريبي بصورة لا تقتصر فقط على القوانين والتشريعات، بل تمتد لزيادة دور الجانب المحاسبي لمواجهة جهود المحاسبية الضريبية التقليدية لكل من المستوى المحلي والدولي.

أولاً: تعريف محاسبة الضرائب

1. مفهوم محاسبة الضريبية:

تمثل المحاسبة الضريبية أحد فروع علم المحاسبة وتتميز عن غيرها من الفروع بأن تطبيقاتها تختلف من بلد لآخر في ضوء القوانين الضريبية لكل بلد ونتيجة لذلك عرفت المحاسبة الضريبية بعدة تعاريف من بينها ما يلي:

- تمثل أحد فروع علم المحاسبة ويتم فيها الربط بين المحاسبة وقوانين الضرائب بغية التوفيق بين النظام المحاسبي للمشروع وبين القوانين والنظم التي تقضي بها أنظمة الضرائب والتي قد تتعارض مع قواعد علم المحاسبة .
- تمثل أحد فروع المحاسبة وفيها يتم ربط الأسس والقواعد المحاسبية بالقانون الضريبي ومجموعة التعليمات التي تصدرها دائرة ضريبة الدخل. [1]

2. علاقة المحاسبة الضريبية بالعلوم الأخرى:

ترتبط المحاسبة الضريبية ارتباطا قويا بالعديد من العلوم الأخرى مثل المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف والمراجعة التدقيق وعلم الإحصاء والقانون والاقتصاد وحتى العلوم السياسية وفيما يلي استعراض للبعض من هذه العلاقات.

أ. المحاسبة الضريبة والمحاسبة المالية: من الطبيعي انه لا يوجد اختلاف بين المحاسبة الضريبة والمحاسبة المالية ويعود السبب في ذلك إلى أن المحاسبة الضريبة تبحث في مصادر البيانات الخاصة بالمكلفين سواء كانت هذه البيانات للمحاسبة المالية الموجودة داخل المنشأة ومثبتة في سجلاتها ودفاترها أم كانت بيانات خارج المنشأة، فالمحاسب الضريبي لا يكتفي بالسجلات والسجلات التي يحتفظ بها المكلف وما تحتويه من بيانات

[1] أ.د. سعود جايد مشكور، أ.م. قاسم محمد عبد الله البعاج، أ.م. عبد عليوي الكرعاوي، المحاسبة الضريبية –أطرها القانونية وتطبيقاتها العلمية في العراق، الطبعة 1، بدون دار نشر، 2014، ص 16.

جرى تسجيلها وفقاً للأسس المحاسبية. ومن جهة أخرى تختلف المحاسبة الضريبة عن المحاسبة المالية في معالجة المخصصات فلا تسمح المحاسبة الضريبية باحتساب المخصصات كمصروفات لأنها نفقات محتملة، فقد تصبح سبيلاً للتهرب من أداء الضريبة ولا تختلف إلا بالمصروفات المؤكدة والحقيقة، ومهما كان الاختلاف بين المحاسبة الضريبية والمحاسبة المالية فان المحاسبة المالية تهدف إلى قياس دخل المكلف الخاضع للضريبة.

ب. المحاسبة الضريبة ومحاسبة التكاليف: في مجال القياس هنالك اعتبارات اقتصادية واجتماعية توجب على الإدارة الضريبة الأخذ بنظرية معينة من نظريات التكاليف لقياس التكلفة ويمكن تأييد الرأي الذي يرى أنه عند إتباع نظرية القياس المقبول محاسبياً واقتصادياً والتي تحمل المشروعات على الاستمرار في مزاولة النشاط من دون أن تؤثر بالمصلحة المالية للدولة فان محاسبة التكاليف تساعد الإدارة الضريبية للتعرف على كلفة كل وحدة أو عملية من عمليات المنشاة مما يسهل عملية التأكد من قيمة تسعير البضاعة تحت الصنع تامة الصنع. على الرغم من أن قياس الربح الضريبي ماتزال بياناته في معظم الدول يقوم على أساس الكلفة التاريخية استناداً إلى مبدأ الموضوعية لذلك ونتيجة للتغير في الأسعار يتطلب الأمر عند احتساب الربح الخاضع للضريبة يمكن أن يجري بالاستفادة من الإجراءات المعمول بها في محاسبة التضخم في مجال المحاسبة الضريبية.

ج. المحاسبة الضريبية والمراجعة (التدقيق): ترتبط المحاسبة الضريبية بالمراجعة (التدقيق) ارتباطاً وثيقاً ذلك لأن الضريبة هي مبلغ إجمالي يدفعه الأشخاص دون مقابل مباشر للدولة بصورة إجبارية، لذلك لابد من أحكام الرقابة على الإجراءات التي يقدمها الأشخاص عن دخولهم أو أموالهم. ويتبع المشرع الضريبي كثير من معايير التدقيق وأساليبه وأول ما يقوم به هو فحصه أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة داخل المنشاة والتأكد من دقة هذه الأنظمة وسلامة أمكنه الاطمئنان على صحتها ونظاميتها. ويقوم المدقق الضريبي بمراجعة انتقائية عن طريق إجراء مقارنة بين الحسابات الخاصة والميزانية لعدد من سنوات الفحص في محاولة للوصول إلى معدل الأرباح الخاضعة للضريبة من سنة إلى أخرى.

د. المحاسبة الضريبة وعلم الإحصاء: لتحقيق العدالة والتوازن لابد من الاستعانة بالبيانات الإحصائية التحليلية المتعلقة بدخول الأفراد أي المكلفين الخاضعين لضريبة الدخل[1].

هـ. المحاسبة الضريبية والقانون: يقسم الفقهاء القانون إلى:[1]

[1] أ.د. سعود جايد مشكور وآخرون، نفس المرجع السابق، ص17-18.

– **القانون العام**: يتضمن القواعد والأحكام الخاصة بالأمور التي تكون الدولة طرفا فيها لا بوصفها شخصاً عادياً بل بعدها صاحبة نفوذ وسيادة، لذلك طالما ان الدولة بوصفها صاحبة سيادة فان هذه العلاقة تنظم وفقا للقواعد والأحكام الخاصة بالقانون العام.

– **القانون الخاص**: يتضمن القواعد والأحكام الخاصة التي تنظم علاقة الأشخاص بعضها ببعض بما في ذلك الدولة متى كانت شخصاً عادياً لا بوصفها صاحبة سلطة، وفي ما يتعلق بالضرائب فالدولة تستند في تحصيلها إلى ما تمتلكه من سلطات وسيادة ومن ثم يمكن القول ان الضريبة وما ينظمها من أحكام وقواعد إنما هي فرع من فروع القانون العام لان القانون الضريبي ينظم علاقة الدولة بالأفراد من زاوية اسهامهم في تمويل نشاط الدولة . ومما لاشك فيه أنه توجد علاقة بين المحاسبة الضريبية والقانون من حيث ان القوانين الضريبية هي الاساس في احتساب الضرائب ويؤيد ذلك فقهاء القانون من أنه لا ضريبة الا بقانون.

المحاسبة الضريبية الدولية مقدمة 96هشام زكريا محمد تقدم المحاسبة الضريبية الدولية مقومات تعمل على تطوير النظام الضريبي بصورة لاتقتصر فقط على القوانين والتشريعات، بل تمتد لزيادة دور الجانب المحاسبي لمواجهة حدود المحاسبة الضريبية التقليدية لكل من المستوى المحلي والدولي.

ثانيًا: ماهية المحاسبة الضريبية الدولية:

1. تعريف وخصائص المحاسبة الضريبية الدولية:

تعرف بأنها: "فرع من فروع المحاسبة الذي يهتم بتوفير معلومات محاسبية ضريبية تحقق الربط والتفاعل المتبادل بين كل من النظم الضريبية المحلية والنظم الضريبية الدولية بما يحد من الاختلافات على المستوى الدولي، وإعادة تهيئة رقم الأعمال على مستوى الوحدة المحاسبية الجزئية والقومية، وتبادل المعلومات بين النظم الضريبية المحلية والدولية، والمقارنة بينها وتقييم الأداء الضريبي بشكل محاسبي، وتحقيق التوحيد الضريبي الدولي. بين النظم الضريبية الدولية المختلفة[2]، اذ تتضمن التعريف الخصائص التالية:

[1]أ.د. سعود جايد مشكور وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 18.

[2] هشام زكرياء محمد، دور المحاسبة الضريبية في تقييم المنظومة الضريبية المصرية –دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 33، العدد 04، حامعة حلوان، مصر، 2019، ص 97.

– أنها فرع من فروع المحاسبة، إذ تعتمد على كافة القواعد والمبادئ والفروض المحاسبية، وبالتالي تعمل كعلم فرعى منبثق من علم المحاسبة المالية؛

– أنها تعمل كوسيلة لربط النظام الضريبي المحلي بالنظم الضريبية الدولية، إذ أن النظام المحلى يمد للنظام الدولي إحتياجاته من معلومات محاسبية ضريبية؛

– أنها تعمل على إضافة مقومات مستحدثة بالمحاسبة الضريبية الحالية، كمؤشرات تقييم الأداء المالي وغير المالي لكافة الأطراف بالمنظومة الضريبية.

2. أهمية وأهداف المحاسبة الضريبية الدولية:

أ. أهمية المحاسبة الضريبية الدولية:

يمكن تحديد أهمية المحاسبة الضريبية الدولية من خلال الآتي[1]:

– تعمل المحاسبة الضريبية الدولية على تحسين النظام الضريبي المحلي وجعله ذا توجه دولي من خلال تهيئته لاستيعاب التعامل مع القضايا الضريبية الدولية؛
– توفر المحاسبة الضريبية الدولية مجموعة من المؤشرات يعتمد عليها في المحاسبة الضريبية التقليدية وتهيئة المعلومات المحاسبية الضريبية لتحقيق متطلبات تبادل المعلومات للأغراض الضريبية الدولية مع إمكانية المقارنة بين النظم الضريبية الدولية؛
– تعتبر تطويرا لأداء المحاسبة الضريبية التقليدية في ظل ربط النظم الضريبية المحلية للدولة بمثيلتها على الدولية والتغلب على قصور المعلومات المحاسبية التقليدي.

ب. أهداف المحاسبة الضريبية الدولية:

يعمل علم المحاسبة بصفة عامة على توفير معلومات لترشيد عملية اتخاذ القرارات، وبالتالي فالمحاسبة الضريبية الدولية فرع من فروع المحاسبة يتبع ذات الهدف لكن للأغراض الضريبية لكل من المستوى المحلي والدولي، والتي تتمثل في الآتي: [2]

[1] هشام زكرياء محمد، نفس المرجع السابق، ص 97-98.
[2] هشام زكرياء محمد، نفس المرجع السابق، ص 99.

- وضع إطار ينظم الممارسات والتقارير المحاسبية الضريبية على مستوى دولي مع توفير إرشادات للمحاسبة الضريبية المحلية، تخدم التوجه الضريبي دوليا؛
- وضع أسس وقواعد محاسبية ضريبية دولية تعمل على تطوير النظم المحاسبية الضريبية المحلية، في ضوء الاتجاه الأحدث بين الدول في إصدار قانون ضريبي دولي للقضاء على القضايا الضريبية الدولية، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة توافر محاسبة ضريبية دولية للتفاعل مع هذا القانون؛
- توفير معلومات محاسبية ضريبية تعمل على مساعدة المؤسسات المالية، والرقابية المحلية والدولية لتعرف على مدى تأثير النظم الضريبية المحلية في تطوير اقتصاديات الشركات الدولية واقتصاديات الدول التابعة لها.

ثالثًا: دوافع ومبررات الحاجة للمحاسبة الضريبية الدولية

يرى الدارس ان دوافع الحاجة للمحاسبة الضريبية الدولية، تتمثل في كل من:[1]

- الاهتمام المتزايد من الهيئات والمنظمات المحلية والدولية لتحقيق التوافق الضريبي على كل من المستوى المحلي والدولي، وتسهيل تبادل المعلومات للأغراض الضريبية؛
- ظهور المشاكل الضريبية على النطاق الدولي نتيجة تزايد المعاملات وحجم التجارة الدولية والاستثمارات الدولية، مع ظهور الشركات متعددة الجنسيات واتساع نطاقها، أدى إلى ضرورة تهيئة المحاسبة الضريبية الحالية لاستيعاب تلك العوامل الدولية؛
- تزايد اهتمام المستثمرين والمؤسسات والاتحادات والتكتلات الاقتصادية بكافة الدول بضرورة وجود نظام ضريبي دولي مع تطوير المحاسبة الضريبية لاستيعاب البعد الدولي، يؤدى بدوره إلى التوافق مع المتطلبات والظروف والعوامل الدولية.

رابعًا: المؤشرات والمقاييس المحاسبة الضريبية الدولية:

المحاسبة الضريبية الدولية تعتمد على المؤشرات التالية كجزءًا من مقوماتها:[2]

1. مجموعة على مستوى الوحدة المحاسبية الجزئية (او الممولين): توجه إلى الوحدة المحاسبية الجزئية (الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين)، إذ تمثل الضريبة أعباء واجبة تتحملها لضمان حق الدولة، بحيث تتضمن

[1] هشام زكرياء محمد، نفس المرجع السابق، ص 98.

[2] هشام زكرياء محمد، نفس المرجع السابق، ص 101.

عدة مجموعات كمؤشر إيراد الوحدة للقطاع، ومؤشر تكاليف ومصروفات الوحدة للقطاع، ومؤشر التحفيز والحوافز الضريبية للوحدة، ومؤشر العبء الضريبي للوحدة الجزئية.

2. مجموعة على مستوى الإدارة الضريبية (او مصلحة الضرائب): تعمل على تقييم أداء الإدارة الضريبية والرقابة والمراجعة الضريبية، كطرف الوسيط بين كل من الممولين والدولة، بحيث تتضمن عدة مجموعات كمؤشرات التحصيل والتمويل الضريبي، ومؤشرات قياس نمو الإيرادات (الموارد) الضريبية، ومؤشرات الرقابة والفحص الضريبي، ومؤشرات الامتيازات الضريبية.

3. مجموعة على مستوى الوحدة المحاسبية الكلية (او الدولة): يعتمد في تحقيق الربط بين النظم الضريبية الدولية والمقارنة بينهم، بحيث تتضمن عدة مجموعات كمؤشر قاعدة دافعي الضرائب، ومؤشر الوعي الضريبي، ومؤشر الإدارة الفعالة للمخاطر الضريبية، ومؤشر الكفاءة في إدارة الإيرادات الضريبية.

خامسًا: المعالجة المحاسبية للضرائب وفق المنظومة الجزائرية

إن محاسبة الضرائب تتطلب متابعة مستمرة لقوانين المالية المتغيرة باستمرار، لكي تكون المعالجة المحاسبية صحيحة وقانونية لهذه الضرائب خاصة ضرائب الدخل لأنها تمثل النسبة الأكبر من الضرائب التي تخضع لها الشركة.

1. المعالجة المحاسبية للضرائب على الدخل الإجمالي للرواتب والأجور IRG/S

نتناول في هذا المطلب المعالجة المحاسبية للضرائب على الدخل إجمالي صنف الرواتب والأجور حيث يتكون الأجر من الأجر الأساسي "الأجر القاعدي"، الساعات الإضافية ومختلف التعويضات والمكافآت، بالمقابل يتم القيام باقتطاعات اجتماعية بنسبة 9% على عاتق العامل من الأجر الخاضع للضمان الاجتماعي، ثم بعدها يتم حساب قيمة الضريبة على الدخل الإجمالي على أساس الأجر الخاضع للضريبة على الدخل الإجمالي، في حين تتحمل المؤسسة نسبة 26% من الأجر الخاضع للضمان الاجتماعي كاشتراكات اجتماعي وتتم المعالجة المحاسبية بالشكل التالي:

أ. إثبات "تسجيل" الكشف الإجمالي للأجور الخاص بالعامل:[1]

رقم الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
63		ح/أجور المستخدمين	XXX	
	421	ح/المستخدمون – أجور مستحقة		XXX
	431	ح/ الضمان الاجتماعي (9%)		XXX
	432	ح/ الهيئات الاجتماعية الأخرى		XXX
	4421	ح/ اقتطاعات الضرائب على الدخل الاجمالي		XXX
	425	للأجور		XXX
		د/المستخدمون – التسبيقات على الحساب الممنوحة		

ب. إثبات الاشتراكات الاجتماعية "خاص بالمؤسسة بنسبة 26% من الأجر الخاضع للضمان الاجتماعي":[2]

رقم الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
6351		ح/ اشتراكات الهيئات الاجتماعية	XXX	
6358		ح/ اشتراكات الهيئات الاجتماعية الأخرى	XXX	
	431	ح/ الضمان الاجتماعي (26%)		XXX
	432	ح/ الهيئات الاجتماعية الأخرى		XXX

ج. تسجيل التسديد للأجور الصافية المستحقة :

رقم الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
421		ح/ المستخدمون – الأجور المستحقة	XXX	
	512	ح/ البنك		XXX

[1] أحلام لموسخ، المعالجة المحاسبية الضرائب على الدخل –دراسة تحليلية على ضوء النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي رقم 12، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2013، ص 26.

[2] أحلام لموسخ ، نفس المرجع السابق، ص 27.

د. تسديد الاشتراكات الاجتماعية :

رقم الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
431		حـ/ الضمان الاجتماعي	XXX	
432		حـ/ الهيئات الاجتماعية الأخرى	XXX	
	512	حـ/ البنك		XXX

هـ. تسديد الضرائب المقتطعة IRG/S من خلال السلسلة[1] G50:1

رقم الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
4421		حـ/ اقتطاعات الضرائب على الدخل الإجمالي للأجور	XXX	
	512	حـ/ البنك		XXX

2. المعالجة المحاسبية للضريبة على أرباح الشركاتIBS : تتم المعالجة المحاسبية للضريبة على أرباح الشركات كما يلي[2]:

رقم الحساب		البيان	المبلغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
		N/03/20		
4422		حـ/ تسبيقات على الضريبة على النتائج	XXX	
	512	حـ/ البنك		XXX
		دفع التسبيقات لأول على الضريبة على نتيجة السنةN/06/20		
4442		حـ/ تسبيقات على الضريبة على النتائج	XXX	
	512	حـ/ البنك		XXX
		دفع التسبيق الثاني على الضريبة على نتيجة السنة N/11/20		
4442		حـ/ تسبيقات على الضريبة على النتائج	XXX	
	512	حـ/ البنك		XXX
		دفع التسبيق الثالث على الضريبة على نتيجة السنةN/12/20		
695		حـ/ الضريبة على الارباح المبينة على نتائج الانشطة العادية	XXX	

[1] أحلام لموسخ ، نفس المرجع السابق، ص 28-29.

[2] أحلام لموسخ ، نفس المرجع السابق، ص 30.

	4441	حـ/الدولة الضرائب على النتائج الضريبة على أرباح السنة N+1/04/xx		XXX
4441		حـ/ الدولة الضرائب على النتائج	XXX	
	4442	حـ/ تسبيقات على الضريبة على النتائج	XXX	
	512	حـ/ البنك		XXX
		تسوية الضريبة على أرباح السنة N		XXX

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل كل من محاسبة التأمينات ومحاسبة الضرائب، حيث تعرفنا من خلاله على المحاسبة في شركات التأمين والمحاسبة في مديرية الضرائب على أنهم يهتمون بقياس وتحليل وتبويب الأحداث المالية المتعلقة بنشاط التأمين والضرائب في ضوء المتطلبات القانونية، وبعدها تطرقنا إلى وظائف وخصائص وأهداف ومبادئ كل واحدة منهما على حدا.



الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بولاية المدية



تمهيد:

بعد تناولنا في الإطار النظري لمتغيرات الدراسة المتمثلة في محاسبة التأمينات ومحاسبة الضرائب سنحاول إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي لدراسة لعينة من عمال الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بالمدية، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية؛

المبحث الثاني: ثبات والاتساق الداخلي للاستبيان؛

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية.

يتم التطرق في هذا المبحث إلى عرض مفصل للمنهجية والإجراءات المنهجية المتعبة في استقصاء وجهات نظر موظفي الصندوق الوطني للتعامل الفلاحي بولاية المدية حول أثر محاسبة التأمينات على محاسبة الضرائب بالمؤسسة محل الدراسة

المطلب الأول: عينة وأدوات الدراسة

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على عينة الدراسة بالإضافة أداة جمع البيانات.

أولا: عينة الدراسة

للتعرف عن مدى تأثير محاسبة التأمينات على محاسبة الضرائب تم دراسة حالة مؤسسة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بولاية المدية من خلال دراسة عينة من موظفي المؤسسة حيث تم توزيع الاستبيان بشكل ورقي 35 استمارة لنسترجع 33 استمارة وبعد الفرز تبين أنه 31 استمارة قابلة للمعالجة الإحصائية.

1. تقديم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي هو مؤسسة مدنية غير ربحية تأسست في بداية القرن 20، وكانت تحكم حتى عام 1972، لأحكام القانون 1901 المتعلق بالجمعيات والمنظمات غير التجارية والتي لا تستهدف الربح، وقد تم استحداثها سنة 1972 بتوحيدها لثلاث صناديق وهم: الصندوق المركزي لإعادة تأمين التعاونيات الفلاحية، الصندوق المركزي للتعاونيات الاجتماعية الفلاحية، والصندوق المركزي للتعاون الفلاحي للتعاقد، حولت إلى الصندوق وطني للتعاون الفلاحي وصناديق جهوية وفق الأمر 72/64 الموافق لـ 02-12-1972، الهدف من هذا حماية الممتلكات والأشخاص في المناطق الريفية والأنشطة ذات الصلة الفلاحية. [1]

2. أهداف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

يهدف الصندوق الوطني إلى:

- تسهيل العمليات المالية التي يقوم بها الشركاء والمنتجون والصناديق المحلية المنتسبة إلية وضمان العمليات؛
- المشاركة في تنمية الفلاحة والصيد البحري وتربية الحيوانات وتقديم خدمات ومساهمات ذات طابع مالي لفائدة شركائه؛
- ممارسة تأمين الأملاك والأشخاص والقطاعات التي تخصه طبقا للتشريع المعمول به؛
- تنفيذ العمليات التي يبادر بها الصندوق الوطني؛

[1]- وثائق مقدمة من طرف CRMA لولاية المدية. بتاريخ 10 ماي 2022 .

- يمارس الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي نشاطه عبر 67 صندوق جهوي والمتفرغون على 483 مكتب محلي عبر التراب الوطني.

3. أنواع التأمينات في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

للاستجابة للاحتياج المتزايد للفلاحين فإن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي يعرض مجموعة متنوعة من التأمينات المرتبطة بمختلف النشاطات وتتمثل في:

- **الحريق:** حريق المباني، المزروعات الفلاحية؛
- **التأمينات النباتية:** التأمين صد البرد، الحريق المحاصيل قبل حصادها، تأمين الأخطار الفلاحية، تأمين الأشجار المثمرة.
- **التأمينات الحيوانية:** تأمينات متعددة أخطار الأبقار، الأغنام، الدواجن؛
- **تأمين مشاتل الأشجار:** تأمين مشاتل الأشجار المثمرة والكروم في الحقل؛
- **التأمين متعدد الأخطار:** البرد، الجليد، الفيضانات، العاصفة، الانفجار، سرقة المحلات؛
- **التأمين الفردي للحوادث:** إن التأمين للحوادث يغطي أي حادث جسدي قد يحدث خلال الحياة الخاصة أو المهنية، هذا التأمين يعني الأشخاص الذين يبلغ سنهم ما بين 16 إلى 65 سنة؛

ثانيا: أدوات جمع البيانات

ومن أجل تيسير إجراءات الدراسة الميدانية والحصول على البيانات وجمعها وتحليلها لاستكمال الجانب الميداني للدراسة تم إعداد استبيان بشكل يساعد على جمع البيانات ودقة في تصميمه ما تم تناوله في الجانب النظري وأيضا الدراسات السابقة ومدى الوضوح الأسئلة والعبارات الاستبيان لتمكن أفراد العينة المستجوبين من الإجابة عنه بكل بموضوعية وأنه خلصنا إلى بناء الاستبيان متكون من 23 عبارة وتضمن الاستبيان جزئين على النحو التالي:

الجزء الأول: يتضمن البيانات الشخصية المتعلقة بالمعلومات العامة عن عينة الدراسة واليت تتمثل في: المؤهل العلمي، التخصص، الخبرة المنهية.

الجزء الثاني: يشتمل على متغيرات الدراسة، وبدورها تم تقسيمها إلى أربعة محاور كما يلي:

- **المحور الأول:** محاسبة التأمينات بالمؤسسة
- **المحور الثاني:** محاسبة الضراب بالمؤسسة.
- **المحور الثالث:** أثر محاسبة التأمينات على محاسبة الضرائب بالمؤسسة

المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

من أجل تحقيق أهداف البحث وتحليل البيانات التي تم تجميعها اعتمدنا على برنامج الإعلام الآلي المسمى بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجماعية **(SPSS[1])**. حيث استخدمنا إصدار الخامس والعشرون الذي ساعدنا على التعامل بسهولة مع مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لأهداف الدراسة، والتي يمكن أن نبرز أهمها من خلال الآتي:

- **معامل الثبات ألفا كرونباخ (α) *(Cronbach's Alpha)*** يستخدم هذا المقياس لتقدير ثبات الدراسة؛
- **معامل الارتباط لبيرسون *(Pearson Correlation Coefficient)*:** يستخدم لقياس قوة واتجاه العلاقات بين متغيرات الدراسة و لمعرفة مدى الاتساق الداخلي لمحاور الدراسة.
- **التكرارات والنسب المئوية:** تم الاعتماد عليها في محور البيانات العامةمن أجل وصف خصائص عينة الدراسة.
- **المتوسط الحسابي *(Mean)*:** تم استعماله لمعرفة متوسط إجابات المبحوثين حول عبارات ومحاور الاستبيان، ومن ثم معرفة ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن المحاور الدراسة
- **الانحراف المعياري (*Std. Deviation*)**:يوضح التشتت في استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس،
- **اختبار التوزيع الطبيعي:** لمعرفة التوزيع الطبيعي للبيانات الإحصائية؛

المبحث الثاني: ثبات والاتساق الدخلي للاستبيان

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مدى مصداقية الاستبيان من خلال ثبات والاتساق الداخلي لاستبيان

المطلب الأول: ثبات الاستبيان

يعد الثبات من الاختبارات الضرورية بحيث يعطي نتائج متقاربة أو نفس النتائج إذا طبق أكثر من مرة في ظروف مماثلة يسمح للباحث بتعميم نتائج بحثه ، وفيما يأتي سيتم اختبار الصدق والثبات لأداة هذه الدراسة،

[1] ***S**tatistical **P**ackage for the **S**ocial **S**ciences*

حيث يعتبر معامل ألفا كرونباخ من أكثر المعاملات استخداما من طرف الباحثين في اختبار ثبات أداة الدراسة، ويشترط في معامل ألفا كرونباخ أن يكون أكبر من أو يساوي0.6 الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (01): معامل ألفا كرونباخ لأداة الدراسة

عبارات الاستبيان	معامل ألفا كرونباخ
23	**0.889**

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجاتSPSS V25

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه نجد أن قيمة معامل ألفا كرو نباخ في جميع محاور الاستبيان وهي أكبر من الحد الأدنى 0.6 وأن القيمة إجمالية جميع عبارات الاستبيان بلغت 0.889 يدل على ثبات أداة الدراسة هذا يعني أن هناك صدق وثبات في المحاور وبالتالي يمكن القول أن الاستبيان يتمتع بالثبات

المطلب الثاني: الاتساق الداخلي للاستبيان

بعد التأكد من الصدق الظاهري للاستبيان قمنا باختبار الاتساق الداخلي له، من أجل القيام بهذا الاختبار قمنا بحساب معامل الارتباط لبيرسون بين درجة الارتباط كل بعد من أبعاد المحور والدرجة الكلية لجميع عبارات هذا المحور وذلك لكل متغيرات الدراسة والنتائج المحصل عليها مبينة في الجداول التالية

الجدول رقم (02): يوضح الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

أبعاد ومحاور الاستبيان	الارتباط مع الدرجة الكلية للاستبيان	
	Pearson Correlation	**Sig**
المحور الأول: محاسبة التأمينات بالمؤسسة	0.696**	0.000
المحور الثاني: محاسبة الضرائب بالمؤسسة	0.865**	0.000
المحور الثالث: مدى تأثير محاسبة التأمينات على محاسبة الضرائب بالمؤسسة	0.833**	0.000
**دال :أي يوجد ارتباط معنوي بين العبارة والدرجة الكلية لمحورها		

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجاتSPSS V25

من خلال معاملات الارتباطات الثنائية المبينة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن محاور الدراسة تمتاز بالاتساق الداخلي حيث أن العلاقة الارتباط بين الدرجة الكلية لكل محور مع الدرجة الكلية للاستبيان دالة إحصائيا، إذ

أن قيمة Sig(مستوى المعنوية) لقيم الإحصائية لمعاملات الارتباط بيرسون المحسوبة في كل عبارة من عبارات كل المحور هي أقل من مستوى دلالة 0.05، ومنه محاور الدراسة صادقة ومتسقة، لما وضعت لقياسه

المبحث الثالث: عرض النتائج واختبار الفرضيات

سنتطرق من خلال هذا المبحث لأهم خصائص عينة الدراسة من المؤهل العلمي، التخصص، الوظيفة، الخبرة المهنية بالإضافة لاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة لنخلص في الأخير لأهم نتائج الدراسة من خلال اختبار الفرضيات.

المطلب الأول: عرض البيانات العامة لعينة الدراسة

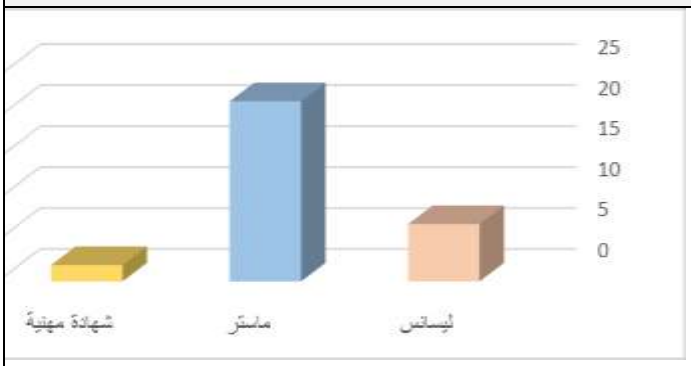
سنحاول من خلال هذا الجزء التعرف على توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات العامة من كما هو مبين في الجدول الموالي:

أولا: توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

الجدول رقم(03): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
ليسانس	7	22,6
ماستر	22	71
شهادة مهنية	2	6,5
المجموع	**31**	**%100**

الشكل رقم(01): التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات SPSS V25

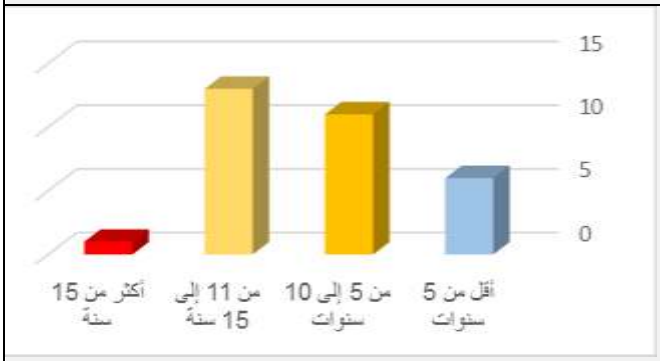
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي بأغلبية ماستر بعدد 22 ونسبة 71% تليها ليسانس بعدد 7 ونسبة 22.6% في حين شهادة مهنية بنسبة 6.5% من المجموع الإجمالي للنسب. والشكل يوضح ذلك.

ثانيا: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

الجدول رقم(04): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	6	19,4
من 5 إلى 10 سنوات	11	35,5
من 11 إلى 15 سنة	13	41,9
أكثر من 15 سنة	1	3,2
المجموع	**31**	**%100**

الشكل رقم(02): التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات SPSS V25

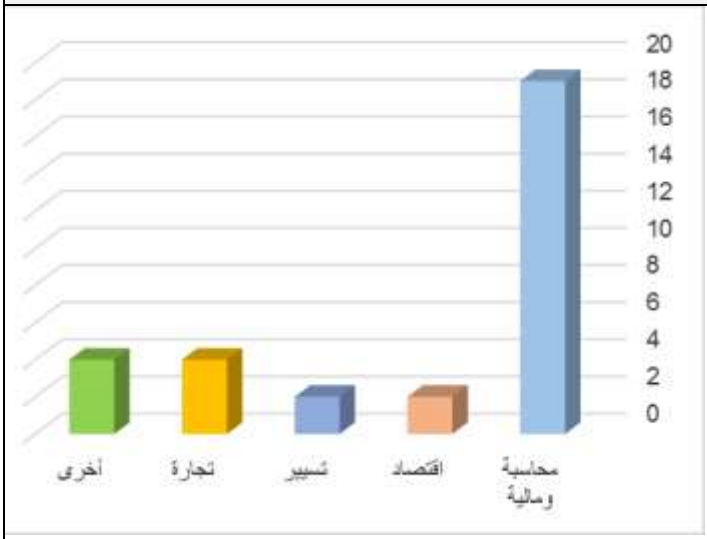
من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن عينة الدراسة توزعت حسب متغير الخبرة المهنية حيث أغلبية عينة الدراسة بخبرة مهنية من 11إلى 15 ينة بعدد 13 ونسبة 41.9% تليها من 5 إلى 10 سنوات بعدد 11 ونسبة 35.5% في حين أقل من 5 سنوات بعدد 6 ونسبة 19.4% أما أكثر من 15 سنة بنسبة 3.2% المجموع الإجمالي للنسب ما ينعكس بالإيجاب على الكفاءة المهنية لعينة هو مبين في الشكل أعلاه.

ثالثا: توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص

الجدول رقم(05): توزيع عينة الدراسة التخصص

التخصص	التكرار	النسبة %
محاسبة ومالية	19	61,3
اقتصاد	2	6,5
تسيير	2	6,5
تجارة	4	12,9
أخرى	4	12,9
المجموع	**31**	**%100**

الشكل رقم(03): التمثيل البياني لتوزيع عينة الدراس التخصص



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات SPSS V25

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه تتوزع عينة الدراسة حسب التخصص بأغلبية محاسبة ومالية بعدد 19 ونسبة 61.3% تليها كل من تجارة وتخصصات أخرى بنسبة متساوية على التوالي, 12.9% بالإضافة لكل من اقتصاد وتسيير بنسبة متساوية 6.5% من المجموع الإجمالي للنسب، والشكل يوضح ذلك.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمحاور الدراسة

نقدم من خلال هذا الجزء تقدير الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة وذلك من خلال معرفة دور محاسبة التأمينات على محاسبة الضرائب ببصندوق الوطني تتعاون الفلاحي وذلك بحساب كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة والجدول التالي يوضح ذلك. وقبل التطرق لتحليل لجميع عبارات محاور الدراسة نوضح مقياس الاستبيان الذي تم استعمال مقياس ليكارت الخماسي الذي من خلاله نبين الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة.

الجدول رقم (06): مقياس ليكارت الخماسي

المتوسط الحسابي للمستويات الموافقة	الاتجاه العام للعينة
[1 - 1.80]	منخفض جدا

منخفض	]2.60 - 1.81[
متوسط	]3.40 - 2.61[
مرتفع	]4.20 - 3.41[
مرتفع جدا	]5 - 4.21[

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على بالاعتماد على المرجع: **إيهاب عبد السلام محمود، تحليل البرنامج الإحصائي SPSS**، الطبعة الأولى، درا الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 22.

أولا: المحور الأول: محاسبة التأمينات بالمؤسسة

سوف نحاول في هذا المحور ان نقوم بدراسة التحليل الوصفي والاحصائي بالنتائج المتعلقة باتجاه اراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الأول.

الجدول رقم(07) : نتائج تحليل عبارات المحور الأول

رقم	المقياس	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
العبارة 01	التكرار	1	1	4	13	12	4.09	0.978	مرتفع	5
	النسبة %	3.2	3.2	12.9	41.9	38.7				
العبارة 02	التكرار	4	1	4	13	9	3.70	0.295	مرتفع	7
	النسبة %	12.9	3,2	12.9	41.9	29				
العبارة 03	التكرار	1	-	5	11	14	4.19	0.945	مرتفع	3
	النسبة %	3.2	-	16.1	35.5	45.2				
العبارة 04	التكرار	2	-	2	13	14	4.19	0.046	مرتفع	2
	النسبة %	6.5	-	6,5	41.9	45.2				
العبارة 05	التكرار	2	-	2	12	15	4.22	0.055	مرتفع	1
	النسبة %	6.5	-	6.5	38.7	48.4				
العبارة 06	التكرار	1	-	5	14	11	4.09	0.907	مرتفع	4
	النسبة %	3.2	-	16.1	45.2	35.5				
العبارة 07	التكرار	1	1	12	13	4	3.58	0.885	مرتفع	8
	النسبة %	3.2	3.2	38.7	41.9	12.9				

العبارة 08	التكرار	1	1	6	13	10	3.96	0.982	مرتفع	6
	النسبة %	3.2	3.2	19.4	41.9	32.3				
المحور الأول	**التكرار**	-	-	-	-	-	**4.00**	**0.666**	**مرتفع**	
	النسبة %	–	–	–	–	–				

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات SPSS V25

يتبن لنا من خلال الجدول أعلاه، أن المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة للمحور الأول قد تراوحت بين 3.58 ؛4.22 وأن العبارة رقم (05)والتي تنص على يقدم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي تأمين على مختلف الأخطار الفلاحية احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 4.22 ونجد العبارة رقم 04 تخص محاسبة التأمين بالصندوق الوطني للتعاون الفلاحي لأحكام القانون السائد بالمرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية بمتوسط حسابي 4.19 ، وانحراف معياري0.046. تليها العبارة رقم 03 "تساهم محاسبة التأمينات بالصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في المحافظة على أموال المساهمين"المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.19 وانحراف معياري 0.945 ،كما نجد أن تبين محاسبة التأمينات بصندوق الوطني للتعاون الفلاحي المركز المالي وفق فترات دورية قصيرة ما يعكس الأداء المالي له ، هذا ما فسرته العبارة رقم 06 بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 4.09 وانحراف معياري 0.907،كما نجد العبارة رقم 01 بالمرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 4.09 وانحراف معياري 0.978 ما يدل على أنه تتم المصادقة على القوائم المالية في محاسبة التأمينات تليها العبارة رقم 08 بالمرتبة السادسة بمتوسط حسابي 3.96 وانحراف معياري 0.982ما يؤكد على أن يتم إظهار حقوق والتزامات المساهمين وحملة الوثائق التأمينية ولذلك لمعرفة الوضع الحالي لهم، وأخيراً نجد العبارة رقم 07 بالمرتبة الأخيرة من حيث أهميتها النسبية بمتوسط حسابي 3.58انحراف معياري 0.885، أي تقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين المؤسسة والمؤمنين من المخاطر في المناطق الريفي.

ثانيا: المحور الثاني: محاسبة الضرائب

سوف نحاول في هذا المحور ان نقوم بدراسة التحليل الوصفي والإحصائي بالنتائج المتعلقة باتجاه اراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الثاني.

الجدول رقم(08) : نتائج تحليل عبارات المحور الثاني

رقم	المقياس	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
العبارة 01	التكرار	-	-	1	16	14	4,41	0,564	مرتفع	1
	النسبة %	-	-	3.2	51.2	45.2				
العبارة 02	التكرار	1	-	4	16	10	4,09	0,870	مرتفع	3
	النسبة %	1	-	12.9	51.6	32.2				
العبارة 03	التكرار	1	2	4	13	11	4,00	0,032	مرتفع	4
	النسبة %	3.2	6.5	12.9	41.9	35.5				
العبارة 04	التكرار	-	-	3	16	12	4,29	0,642	مرتفع	2
	النسبة %	-	-	9.7	51.6	38.7				
العبارة 05	التكرار	2	-	7	13	9	3,87	0,056	مرتفع	5
	النسبة %	6.5	-	22.6	41.9	29				
العبارة 06	التكرار	4	-	10	8	9	3,58	0,285	مرتفع	6
	النسبة %	12.9	-	32.3	25.8	29				
المحور الثاني	التكرار	-	-	-	-	-	**4,04**	**0,611**	**مرتفع**	
	النسبة %	–		–		–				

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات SPSS V25

تشير معطيات الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة للمحور الثاني قد تراوحت بين 3,58 ؛4.41 وأن العبارة رقم 01والتي تنص على أن توفر معلومات محاسبة الضريبة يساعد المؤسسة على الرقابة الداخلية على أعمالها احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 4.41 ونجد العبارة رقم 04 ظهر المشاكل الضريبية على نطاق لكثرة التعاملات الإدارية بالمرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية بمتوسط حسابي 0.924، وانحراف معياري0.642 تليها العبارة رقم 02 تخضع محاسبة الضرائب لمعايير النظام المحاسبي المالي المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.09 وانحراف معياري 0.870 ، كما نجد أن معايير محاسبة الضرائب المعمول بها بالصندوق الوطني للتعاون الفلاحي تساهم في تقليل التفاوت بين ممارسات المراجعين ، هذا ما فسرته العبارة رقم 03 بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 4.00 وانحراف معياري

0.032، كما نجد العبارة رقم 05 بالمرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 3.87 وانحراف معياري 0.056 ما يدل على أن محاسبة الضرائب تعتبر الحل الأمثل لتحسين واقع ممارسة المهنة في الجزائر، تليها العبارة رقم 06 بالمرتبة السادسة و الأخيرة بمتوسط حسابي 3.58 وانحراف معياري 0.285 ما يؤكد على أن تساهم محاسبة الضرائب في تحديد التكاليف الموجه لكل من مؤمن والمؤمن له.

ثالثا: المحور الثالث: مدى تأثير محاسبة التأمينات على محاسبة الضرائب بالمؤسسة محل الدراسة

سوف نحاول في هذا المحور ان نقوم بدراسة التحليل الوصفي والاحصائي بالنتائج المتعلقة باتجاه اراء المستجوبين اتجاه فقرات المحور الثاني.

الجدول رقم (09) : نتائج تحليل عبارات المحور الثالث

رقم	المقياس	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
العبارة 01	التكرار	-	-	4	9	18	4,45	0,722	مرتفع	2
	النسبة %	-	-	12,9	29,0	58,1				
العبارة 02	التكرار	1	-	4	10	16	4,29	0,937	مرتفع	5
	النسبة %	3,2	-	12,9	32,3	51,6				
العبارة 03	التكرار	-	-	5	13	13	4,25	0,728	مرتفع	7
	النسبة %	-	-	16,1	41,9	41,9				
العبارة 04	التكرار	2	1	4	7	17	4,16	0,185	مرتفع	8
	النسبة %	6,5	3,2	12,9	22,6	54,8				
العبارة 05	التكرار	-	-	4	14	13	4,29	0,692	مرتفع	4
	النسبة %	-	-	12,9	45,2	41,9				
العبارة 06	التكرار	2	-	6	10	13	4,45	0,110	مرتفع	1
	النسبة %	6,5	-	19,4	32,3	41,9				
العبارة 07	التكرار	1	1	4	9	16	4,29	0,023	مرتفع	3
	النسبة %	3,2	3,2	12,9	29,0	51,6				
العبارة 08	التكرار	2	1	7	9	12	4,25	0,164	مرتفع	6
	النسبة %	6,5	3,2	22,6	29,0	38,7				
العبارة 09	التكرار		1	8	11	11	4,16	0,874	مرتفع	9
	النسبة%		3,2	25,8	35,5	35,5				
المحور الثالث	التكرار	-	-	-	-	--	4,29	0,645	مرتفع	
	النسبة %	-	–	–	–	–				

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات SPSS V25

نلاحظ من الجدول أعلاه ، أن المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة للمحور الثالث قد تراوحت بين 4.16 ؛4.45 وأن العبارة رقم06 والتي تنص على تساهم محاسبة التأمينات على تقديم معايير لقياس الفواتير للمحاسبة الضريبية قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 4.45 ونجد العبارة رقم01 " يتطلب من المحاسب الضريبي أن يكون مؤهلا تأهيلا علميا يؤهله قانونيا لإصدار الأحكام عن القوائم المالية للمؤسسات الخاضعة لعملية المراجعة وعلى أسس علمية سليمة" بالمرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية بمتوسط حسابي 4.45 ، وانحراف معياري0.164 تليها العبارة " يعتمد مراجع الحسابات على معايير المراجعة في دراسة وتقييم التأمينات " المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.29 وانحراف معياري 0.023 ، كما نجد أن محاسبة التأمينات تقوم بجمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة لكي يستطيع أن يخرج الموظف باستنتاجات معقولة، هذا ما فسرته العبارة رقم 05 بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 4.29 وانحراف معياري 0.692، كما نجد العبارة رقم02 بالمرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 4.29 وانحراف معياري 0.937 ما يدل على أن محاسبة التأمينات تحدد معايير المتعبة في محاسبة الضرائب العبارة رقم 04 بالمرتبة اثامنة و الأخيرة بمتوسط حسابي 4.16 وانحراف معياري 0.185ما يؤكد على تطبيق واستخدام معايير محاسبة التأمينات ستؤثر وبشكل ايجابي في عمل مراجع الحسابات الضريبية.

المطلب الثالث: نتائج إختبار فرضيات الدراسة

عملنا في هذا الجانب على اختبار فرضيات الدراسة، حيث تركزت مهمة هذه الفقرة على اختبار مدى قبول أو رفض الفرضيات الدراسة من خلال الأساليب الإحصائية المناسبة

أولا: اختبار التوزيع الطبيعي

بهدف التحقق من موضوعية نتائج الدراسة، تم الاعتماد على اختبار التوزيع ألاعتدالي للبيانات، هذا الأخير الذي يستخدم لمعرفة ما إذا كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا، والذي يؤثر بدوره على اختيار الاختبارات المطلوبة لاختبار الفرضيات، والجدول الموالي يلخص أهم النتائج.

الجدول رقم (10): اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

محاور الدراسة	Kolmogorov-Smirnov[a]	
	قيمة Z	Sig
المحور الأول: محاسبة التأمينات بالمؤسسة	0.925	0.136
المحور الثاني: محاسبة الضرائب بالمؤسسة	0.949	0.161
المحور الثالث: مدى تأثير محاسبة التأمينات على محاسبة الضرائب بالمؤسسة	0.919	0.126

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجاتSPSS V25

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة Z المحسوبة قدرت بـ 0.136 نجد مستوى المعنوية للمحور الأول0.161 للمحور الثاني، أما 0.126 للمحور الثالث أكبر من 0.05، وبالتالي فإن بيانات العينة المدروسة تتبع التوزيع الطبيعي. ومنه نستنتج أن بيانات جميع محاور الاستبيان تتوزع طبيعيا، وبالتالي يمكن إجراء الاختبارات المعلمية عليها، ما يستوجب الاعتماد على الاختبارات المعلمية للإجابة على الفرضيات الموضوعة.

ثانيا: اختبار فرضيات الدراسة

1. نتائج اختبار الفرضية الأولى

نص الفرضية: يعتمد الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية على محاسبة التأمينات في ممارساته الإدارية

الفرضية الصفرية (H_0):لا يعتمد الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية على محاسبة التأمينات في ممارساته الإدارية

الفرضية البديلة (H_1): يعتمد الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية على محاسبة التأمينات في ممارساته الإدارية

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار(One-Sample-T-test) (T) للعينة الواحدة لمقارنة المتوسط العام الإجابات (المتوسط الإجمالي لفقرات محور الأول) مع المتوسط الفرضي 3 عند مستوى دلالة 0.05وفقا لبرنامج SPSS.والجدول التالي يبن نتائج هذا الاختبار:

الجدول (11): اختبار(T) للعينة الواحدة لمقارنة متوسط الإجابات مع المتوسط الفرضي (الفرضية الأولى)

قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة sig	الفرق بين المتوسطين	مستوى الثقة 95%	
				القيمة الدنيا	القيمة القصوى
8,416	30	0,000	1,00806	0,7635	1,2527

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجاتSPSS V25

يتضح من خلال الجدول أن: قيمة الانحراف Sig=0.000 أقل من مستوى الدلالة 0.05 ، ووفقا لقاعدة القرار المعتمدة في اختبار هذه الفرضية فإنه يمكن القول يعتمد الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية على محاسبة التأمينات في ممارساته الإدارية حسب وجهة نظر عينة الدراسة كما يبن الجدول الفرق بين المتوسطين الحسابيين العام والفرضي و المقدر بـ (1.00806)، وهذا الفرق في حدود المجال [1.2527-0.7635] بمستوى ثقة (95 %)، ويدل على أن المتوسط العام للإجابات يفوق المتوسط الفرضي (3)، وتعتبر قيمة المتوسط الحسابي العام لمحور الأول والمقدر بـ (4.008) في حدود المجال [4.20-3.41]، ويمثل مستوى الموافقة مرتفعة حول فقرات الأول

بناءا عليه قرار اختبار الفرضية الأولى: نرفض الفرضية الصفرية (H_0) نقبل الفرضية البديلة (H_1) يعتمد الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية على محاسبة التأمينات في ممارساته الإدارية.

2. نتائج اختبار الفرضية الثانية

نص الفرضية: يخضع الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي لمعاملات محاسبة الضرائب

الفرضية الصفرية (H_0):لا يخضع الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي لمعاملات محاسبة الضرائب

الفرضية البديلة (H_1): يخضع الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي لمعاملات محاسبة الضرائب

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار(One-Sample-T-test) (T) للعينة الواحدة لمقارنة المتوسط العام الإجابات (المتوسط الإجمالي لفقرات محور الثاني) مع المتوسط الفرضي 3 عند مستوى دلالة 0.05وفقا لبرنامج SPSS.والجدول التالي يبن نتائج هذا الاختبار:

الجدول(12): اختبار(T) للعينة الواحدة لمقارنة متوسط الإجابات مع المتوسط الفرضي (الفرضية الثانية)

قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة sig	الفرق بين المتوسطين	مستوى الثقة 95%	
				القيمة الدنيا	القيمة القصوى
9.496	30	0.000	1.04301	0.8187	1.2673

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجاتSPSS V25

يتضح من خلال الجدول أن: قيمة الانحراف Sig=0.000 أقل من مستوى الدلالة 0.05 ، ووفقا لقاعدة القرار المعتمدة في اختبار هذه الفرضية فإنه يمكن القول أنه يخضع الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي لمعاملات محاسبة الضرائب حسب وجهة نظر عينة الدراسة كما يبن الجدول الفرق بين المتوسطين الحسابيين العام والفرضي و المقدر بـ (1.04301)، وهذا الفرق في حدود المجال [0.8187-1.2673] بمستوى ثقة (95 %)، ويدل على أن المتوسط العام للإجابات يفوق المتوسط الفرضي (3)، وتعتبر قيمة المتوسط الحسابي العام لمحور الثاني والمقدر بـ (4.04) في حدود المجال [3.41-4.20]، ويمثل مستوى الموافقة مرتفعة حول فقرات المحور الثاني

بناءا عليه قرار اختبار الفرضية الثانية: نرفض الفرضية الصفرية (H_0) نقبل الفرضية البديلة (H_1) يخضع الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي لمعاملات محاسبة الضرائب.

3.نتائج اختبار الفرضية الثالثة

نص الفرضية: يوجد أثر لمحاسبة التأمينات على محاسبة الضرائب بالصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية

الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد أثر لمحاسبة التأمينات على محاسبة الضرائب بالصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية

الفرضية البديلة (H_1): يوجد أثر لمحاسبة التأمينات على محاسبة الضرائب بالصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار(One-Sample-T-test) (T) للعينة الواحدة لمقارنة المتوسط العام الإجابات (المتوسط الإجمالي لفقرات محور الثالث) مع المتوسط الفرضي 3 عند مستوى دلالة 0.05وفقا لبرنامج SPSS.والجدول التالي يبن نتائج هذا الاختبار:

الجدول(13): اختبار(T) للعينة الواحدة لمقارنة متوسط الإجابات مع المتوسط الفرضي (الفرضية الثالثة)

قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة sig	الفرق بين المتوسطين	مستوى الثقة 95%	
				القيمة الدنيا	القيمة القصوى
10,199	30	0,000	1,18280	,9460	1,4196

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجاتSPSS V25

يتضح من خلال الجدول أن: قيمة الانحراف Sig=0.000 أقل من مستوى الدلالة 0.05 ، ووفقا لقاعدة القرار المعتمدة في اختبار هذه الفرضية فإنه يمكن القول أنه يوجد أثر لمحاسبة التأمينات على محاسبة الضرائب بالصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية حسب وجهة نظر عينة الدراسة كما يبن الجدول الفرق بين المتوسطين الحسابيين العام والفرضي و المقدر بـ (1.18280)، وهذا الفرق في حدود المجال [1.4196-0.9460] بمستوى ثقة (95 %)، ويدل على أن المتوسط العام للإجابات يفوق المتوسط الفرضي (3)، وتعتبر قيمة المتوسط الحسابي العام لمحور الثالث والمقدر بـ (4.18) في حدود المجال [4.20-3.41]، ويمثل مستوى الموافقة مرتفعة حول فقرات محور الثالث تأثير محاسبة التأمينات على محاسبة الضرائب بالمؤسسة.

بناءا عليه قرار اختبار الفرضية الثالثة: نرفض الفرضية الصفرية (H_0) نقبل الفرضية البديلة (H_1) يوجد أثر لمحاسبة التأمينات على محاسبة الضرائب بالصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تعرفنا على عينة محل الدراسة موظفي الصندوق الوطني للتعامل الفلاحي بولاية المدية حول أثر محاسبة التأمينات علة محاسبة الضرائب بالمؤسسة محل الدراسة واعتمدنا في هده الدراسة على الاستمارة التي تم توزيعها بشكل ورقي وقد تضمنت الاستمارة ثلاث محاور: المحور الأول: محاسبة التأمينات بالمؤسسة؛ المحور الثاني: محاسبة الضراب بالمؤسسة، المحور الثالث: أثر محاسبة التأمينات على محاسبة الضرائب بالمؤسسة، وعند استرجاع الاستمارة ثم تفريغها وتحليل بياناتها بالاعتماد على برنامج "SPSS " ثم الاعتماد على الاختبارات الإحصائية اللازمة للإجابة على إشكالية الدراسة،ومن خلال تحليل إجابات الأفراد العينة وتفسيرها توصلنا إلى الإجابة على فرضيات الدراسة توصلت النتائج إلى أنه: يعتمد الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية على محاسبة التأمينات في ممارساته الإدارية، يوجد أثر لمحاسبة التأمينات على محاسبة الضرائب بالصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية



خـــــاتـــــمة



خاتمة:

في ختام هذا البحث يشقيه النظري والتطبيقي تبين لنا أن محاسبة التأمينات تقنية هامة في تسجيل الأحداث المالية في شركات التأمين، بحيث تتطلب الدقة والشعور بالمسؤولية من أجل الحفاظ على المبادئ الأساسية، وتتطلب أيضا تسخير الموارد اللازمة من موارد بشرية ومادية، لذا يعتبر النظام المحاسبي في شركات التأمين أحد مكونات التنظيم الإداري، فلا بد أن يكون ممثلا في مجموعة من السجلات والمستندات بالإضافة إلى جهود الأفراد القائمين على السير الجيد داخل الشركة من أجل تحقيق أهدافها وكذا تحسين أداء الشركة .

أما بالنسبة للمحاسبة الضريبية هي وسيلة المحاسبة لأغراض الضريبة ، وتنطبق على الجميع ، الأفراد والشركات والكيانات الأخرى ، وحتى أولئك المعفون من دفع الضرائب ، يجب أن يشاركوا في المحاسبة الضريبية، والغرض من المحاسبة الضريبية ، هو أن تكون قادرًا على تتبع الأموال (الأموال الموجودة في الصناديق وكذلك الصناديق الخارجة) ، والمرتبطة بالأفراد والكيانات .

أما الجانب التطبيقي لدراستنا تناولنا فيه معالجة محاسبة التأمينات والضرائب للصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية، وتبين لنا أن المؤسسة كغيرها من المؤسسات تقوم بالمعالجة المحاسبية لمختلف العمليات التي تقوم بها ومرتبطة بنشاطها.وقد تبين لنا من دراستنا أن محاسبة التأمينات والضرائب لا تختلف عن المحاسبة العامة، وهي مستمدة من النظام المحاسبي المالي.

نتائج اختبار الفرضيات:

- يعتمد الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية على محاسبة التأمينات في ممارساته الإدارية, وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- يخضع الصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي لمعاملات محاسبة الضرائب, و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- يوجد أثر لمحاسبة التأمينات على محاسبة الضرائب بالصندوق الوطني الجهوي للتعاون الفلاحي بالمدية، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

- محاسبة التأمينات والضرائب مستمدة من المحاسبة المالية.

- محاسبة الضرائب تمثل أحد فروع علم المحاسبة ويتم فيها الربط بين المحاسبة وقوانين الضرائب بغية التوفيق بين النظام المحاسبي للمشروع وبين القوانين والنظم التي تقضي بها أنظمة الضرائب والتي قد تتعارض مع قواعد علم المحاسبة.
- محاسبة الضرائب تمثل احد فروع المحاسبة وفيها يتم ربط الأسس والقواعد المحاسبية بالقانون الضريبي ومجموعة التعليمات التي تصدرها دائرة ضريبة الدخل.
- لمحاسبة التأمينات دور كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام وذلك من خلال مساهماتها في الدولة.
- لمحاسبة التأمينات أهمية بالغة في المؤسسات كونها تعمل على التنظيم والسير الحسن للشركات.

التوصيات والاقتراحات:

- نشر التوعية وثقافة التأمين بين الأفراد وبيان أهميته في حياة الفرد.
- تسهيل عمليات التأمين على الأفراد.
- إعداد دورات تكوينية وإنشاء مراكز خاصة لتطوير مهارات عمال القطاع، تكوين إطارات وكفاءات في مجال محاسبة الضرائب والتأمينات.
- تكثيف الدراسات الجامعية في مجال محاسبة التأمينات والضرائب.
- إنشاء اتفاقيات مع شركات التأمين ومديريات الضرائب للدراسة الميدانية حول الموضوع.
- الأخذ بتجارب الدول الأجنبية والدول العربية من خلال الملتقيات، المنتديات.
- وضع معايير خاصة بمحاسبة التأمينات والضرائب وذلك لتفادي المعيقات والمشاكل التي قد تواجهها المؤسسات.

أفاق الدراسة:

- المشاكل التي تواجه قطاع التأمين في المعالجة المحاسبية.
- مدى التزام شركات التأمين في تطبيق المعايير المحاسبية.



قائمة المراجع



أولاً: مراجع باللغة العربية

أ/ الكتب

1. إبراهيم الخلوف الملكاوي، إدارة المعرفة – الممارسات والمفاهيم، ط1، مؤسسة الوراق، مصر، 2007.
2. إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، التأمين ورياضياته – تطبيق على تأمينات الحياة وإعادة التأمين، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2003/2002.
3. بلال خلف السكارنة، الريادة وإدارة المنظمات، الطبعة 1، دار المسيرة، الأردن، 2008.
4. بيتر كوك، إدارة الإبداع، إعداد قسم الترجمة بدار فاروق: خالد العامري، الطبعة 1، دار فاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
5. حسين حريم، إدارة المنظمات: دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
6. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
7. خيري أسامة، القيادة الإستراتيجية، دط، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
8. زهير بشير، محاسبة شركات التامين، الطبعة 01، دار الخير للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، 2000.
9. سالم رشدي سيد، التأمين والمبادئ والأسس والنظريات، الطبعة 1، دار الراية للنشر، عمان، الأردن، 2015.
10. سعود جايد مشكور، أ.م. قاسم محمد عبد الله البعاج، أ.م. عبد عليوي الكرعاوي، المحاسبة الضريبية –أطرها القانونية وتطبيقاتها العلمية في العراق، الطبعة 1، بدون دار نشر، 2014.
11. سلمي عبد الرحمان قابل محاسبه المنشآت المالية، الطبعة 02، المكتبة العالية بالمنصورة، مصر، 2001.
12. سوزي عدلي ناشد، ، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر،2000 .
13. صلاح الدين الكبيسي، إدارة المعرفة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005.
14. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،1992 .
15. عاكف لطفي خصاونة، إدارة الإبداع والابتكار في منظمات الأعمال، ط1، دار الحامد، الأردن، 2010.
16. عبد الرحمان جروان، الإبداع مفهومه- معاييره نظرياته قياسه وتدريبه، دار الفكر، عمان، 2002.
17. عبد الرزاق بن خروف، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، 1998.

18. عبد السلام بن شايع القحطاني، سلوك المواطنة التنظيمية وعلاقته بالإبداع الإداري، ط 01، دار الكتاب الجامعي، الرياض، 2016.

19. عبد العزيز فهمي هيكل، مقدمة في التأمين ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1980.

20. عبد الكريم صادق بركات، عبد المجيد دراز،علم المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، بدون تاريخ نشر.

21. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، مصر2005.

22. علي السلمي، إدارة التميز، نماذج وتقنيات الإدارة في عصر المعرفة، دار غريب، القاهرة، 2002.

23. علي محمود بدوي، التأمين دراسة تطبيقية- تأمينات الحياة، تأمينات المسؤوليات، تأمينات الماشية والأغنام- تأمين الخيول والمزارع السمكية - إعادة التأمين- دار الفكر الجامعي للنشر، مصر، الإسكندرية،2009.

24. فريديريك م .شرر، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة: على أبو عمشة، الطبعة 1، العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2002.

25. فؤاد الفسفوس، محاسبة المنشآت المالية (البنوك، شركات التأمين)، الطبعة 001 دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، 2010.

26. فوزي عطوي، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003 .

27. فوزي عطوي، في الاقتصاد السياسي النقود والنظم النقدية، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، 1989.

28. محمد جودت ناصر، إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق، مصر، بدون سنة نشر.

29. محمد عباس محرزي ، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر،2005.

30. محمد عواد أحمد الزيادات، إتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة،ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

31. محمد عواد الزيادات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار الصفاء، عمان، 2014.

32. محمد محمود الفاضل، تجديدات في الإدارة التربوية في ضوء الاتجاهات المعاصرة، دار الحامد، عمان، 2010.

33. مصطفى بشير، "المعرفة والابتكار التكنولوجي ودورهما في حفز النمو الاقتصادي"، في دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية الاقتصادية، العدد 7، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.

34. منصور ميلاد يونس ، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة ، 1994.

35. موسى اللوزي، التنظيم وإجراءات العمل، دار وائل، عمان الأردن، 2002.
36. مياء محمد أيمن خيري، التعلم النشط، ط01، مؤسسة يسطرون، مصر، 2018، ص 164.
37. نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى مؤسسة مجد الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان،2007.
38. نعيم إبراهيم الطاهرة،إدارة المعرفة، ط 1، عالم الكتب الحديث، عمان، 2009.
39. نيكولاس كولانجيلو وآخرون ، ترجمة صالح محمد أبو جادو وآخرون، المرجع في تربية الموهوبين، ط 02، مؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله للموهبة والإبداع، الرياض، 2012.
40. هيثم على حجازي، المنهجية المتكاملة لإدارة المعرفة في المنظمات –مدخل لتحقيق التميز التنظيمي والألفية الثالثة، ط1، دار الرضوان، عمان، 2014.
41. ياسين سعد، المعلوماتية وإدارة المعرفة رؤيا إستراتيجية عربية، دورية مستقبل العرب، المجلد 14،العدد 260، 2007.

ب/ رسائل وأطروحات ومذكرات:

1.أحلام لموسخ، المعالجة المحاسبية الضرائب على الدخل –دراسة تحليلية على ضوء النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي رقم 12، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2013.

2.أحمد بن خليفة، مساهمة إدارة المعرفة في تحسين عملية صناعة القرار الإستراتيجي بالمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في إدارة المعرفة والمعارف، جامعة طلبية المملكة العربية السعودية، 2010-2011.

3.أحمد رجراج ،النظام الجبائي الجزائري تقييم الأداء وتحديات المرحلة المقبلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004, .

4.أريور محمد الهادي، دور الظام المحاسبي في تسيير شركات التأمين –دراسة حالة عن ركة التأمين SAA، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة، تخصص: محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021/2020.

5.أماني محمد الغفري، أثر عمليات إدارة المعرفة على الإبداع التنظيمي، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر – غزة، فلسطين، 2018.

6.الأمين حلموس، دور إدارة المعرفة التسويقية باعتماد إستراتيجية العلاقة مع الزبون لتحقيق الميزة التنافسية – دراسة عينة مجموعة من البنوك الجزائرية لولاية الأغواط، أطروحة دكتوراه في إدارة التسيير، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

7.بوركوة عبد الملك، إدارة المعرفة كمدخل لتدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية –دراسة ميدانية لشركة نجمة للاتصالات، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، الجزائر، 2012.

8.الحاكم علي، علي أمينة، العلاقة بين مقومات ومعوقات الإبداع الإداري بالمؤسسات السودانية –دراسة تطبيقية على بعض منظمات الأعمال متعددة الأنشطة العاملة بمدينة الخرطوم، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 1، 2015.

9.حامي حسان، استراتيجية التدريب في إطار متطلبات إدارة المعرفة في المؤسسة الاقتصادية، رسالة دكتوراه في الموارد البشرية، جامعة محمد داعين، .2016

10.حمادي عمالة، دور إدارة المعرفة في بناء المنظمة المتعلمة، رسالة ماستر في إدارة الأعمال الإستراتيجية، جامعة أكلي محدد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2013/2012.

11.ربا جزا جميل المحاميد، دور إدارة المعرفة في تحقيق ضمان جودة التعليم العالي، مذكرة رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2008.

12.الزطمة نضال، إدارة المعرفة وتأثيرها على تميز الأداء –دراسة تطبيقية على كليات والمعاهد التقنية المتوسطة العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، .2011

13.سارة حلوي، دور نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين، مذكرة مقدمة لنيل هادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013/2012.

14.شعباني مريم ، مساهمة إدارة المعرفة في تنمية الإبداع الإداري :دراسة ميدانية بمؤسسة سوناطراك مديرية الصيانة" بسكرة"، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر– بسكرة- ،الجزائر ،.2016

15.طايق بثينة عباسي سلسبيل، المحاسبة في شركات التأمين –دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين -SAA– وكالة بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020./2019

16.عامر عبد الرزاق الناصر، أسس إدارة المعرفة واستراتيجيتها التكنولوجية، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة قطر،.2006

17.عائشة شفرور، استثمار رأس المال الفكري ودوره في تحقيق إدارة المعرفة، مذكرة ماجستير في علم المكتبات، تخصص: نظم المعلومات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009-.2010

18.ماضي وديعة، دور اختصاصي المعلومات في إدارة المعرفة داخل المكتبات الجامعية، رسالة ماجستير في نظام المعلومات وإدارة المعرفة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008 -2009.

19.محمد الطيب دويس، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، .2005

20.نضال محمود رشيد بربراوي، واقع ثقافة الإبداع وعلاقته بالأداء التسويقي: رسالة الماجستير في ادارة الأعمال، جامعة الخليل، 2011.

ج/ جرائد ومجلات

1.رامي عبابنة؛ رامي الشقران، دراسة ممارسة للإبداع الإداري لدى القادة التربويين، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد 14، العدد 2، كلية العلوم التربوية والنفسية، الأردن، 2013.

2.سندس رضيوي، علاقة الإبداع التنظيمي بإدارة المعرفة وأثرها في تحقيق متطلبات الجودة الشاملة للموارد البشرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 48، الجامعة المستنصرية، العراق، .2016

3.العايد، سرى، والطيط أحمد، دور إدارة المعرفة في اختيار البديل الاستراتيجي لدى مديري شركات الاتصالات السعودية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 37 ، العدد1 ، .2017

4.عثمان بوزيان، اقتصاد المعرفة وإدارة الأصول الذكية والإبداع، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010./2009

5.علاء فرحان طالب وآخرون، دور التعلم التنظيمي في تحقيق القدرات التنافسية للمنظمة، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، المجلد 7، العدد 30، .2011

6.قواسـمة عادل، وآخرون، إدارة المعرفة مدخل للإبداع التنظيمي في الجامعات المصرية، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد 11،العدد 38، 2008

7.هشام زكرياء محمد، دور المحاسبة الضريبية في تقييم المنظومة الضريبية المصرية –دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 33، العدد 04، جامعة حلوان، مصر، 2019.

8. نيفين حسين محمد، "دور الابتكار والإبداع المستمر في ضمان المركز التنافسي للمؤسسات الاقتصادية والدول دراسة حالة دولة الإمارات"، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية، 2016

د/ مداخلات وملتقيات والمؤتمرات:

1.بدروني هدي، إدارة المعرفة كلمة المرتكزات الأساسية في بناء منظمات الأعمال ورفع من كفاءة أدائها، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، يومي 13-14 ديسمبر 2011.

2.بهاز الجيلالي، خامرة الطاهر، دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الدولي حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والابتكار، جامعة 8 ماي 1945 بقالمة، الجزائر، 2008.

3.زين الدين بروش، عبد الوهاب بلمهدي، إدارة الابتكار في المنظمة من منظور إدارة الموارد البشرية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر،2005 .

4.عبد الله علي وآخرون، دور إدارة المعرفة في تعزيز الإبداع للمنظمة، ملتقى دولي حول: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة – الجزائر، 18-19 ماي 2011.

5.كمال آيت زيان، حورية آيت زيان، تسيير المعارف والإبداع في المؤسسة، المؤتمر العلمي العربي: الزيادة والإبداع استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 2005.

6.محمد بوهزة؛ رفيق مرزوقي، "القيادة الإدارية وعلاقتها بالإبداع الإداري"، ملتقى دولي حول صنع القرار بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2009.

7.محمد صالحي، بلقاسم تويزة، دور القيادة الإدارية في تفعيل إدارة المعرفة بالمنظمة، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، يومي 13-14 ديسمبر .2011

8.محمد فلاح وآخرون، أثر إدارة المعرفة على الإبداع التنظيمي، مداخلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، يومي 18-19، 2011.

9.محمد ناقرو ، الإبداع مفهومه ووسائل تنميته :ورقة عمل الابداع ملتقى الرياض ، 2011 .

10.مسعود صديقي، مرزوقي مرزوقي، التفكير الإبداعي للإدارة والتغير في المنظمة، الملتقى الولي حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، أيام 18-19 أفريل 2012.

هـ.القوانين:

1.المادة 619 من القانون المدني الجزائري.

ثانيًا: مراجع باللغة الأجنبية

1. Chantal Ammi. Innovations technologiques, Lavoisier, Paris, 2006.
2. Drucker, F.P, Innovation and Enterpreneurship Practice and principes, Harper & Row, New York, U.S.A, 1985.
3. FrancoisTherin, Organizationlearning and innovation in High-smallFirms, IEEE Computer Society, vol 5, N 3, 2002 .
4. Hernandez Alejandro, (2015), Knowledge Management towards Innovation: An Empirical Study of the Medical Device Industry, Copenhagen Business School,2015.
5. Hernandez Alejandro, Knowledge Management towards Innovation: An EmpiricalStudy of the MedicalDeviceIndustry, Copenhagen Business School, 2015.
6. Jean Lachman, Le financement des stratégies de l'innovation, Economica, 1993.
7. Mellissa Schilling : François Thérin, Gestion de l'innovation technologique, Maxima, Paris, 2006.
8. OCDE, Manuel d'Oslo, Principes directeur proposés pour recueil et l'interprétation des donnes l'innovation technologique, 1 édition, Paris : France, 1994.
9. Pierre Beltrane, La fiscalité en France », 6eme édition , Hachette, Paris,1998.
10. Raymond Muzellec, «finances publiques », 8ème édition, éditions Dalloz, Paris, 1993.

11. Retourne Christopfe, «Analyse de cas concrets d'innovation dans les PME/PMI problématique et discussions » Thèse de doctorat non publie, Université de droit d'économie et des sciences d'Aix Marseille III, 1995.
12. Robert Boyer : Michel Didier," innovation et croissance", Documentation Française, Paris, 1998.
13. Sachin K.Patil., & Kant, R, Evaluating the impact of Knowledge Management adoption on Supply Chain performance by BSC-FANP approach: An empirical case study, TEKHNE Review of Applied Management Studies, 14, 2016.
14. ***S**tatistical **P**ackage for the **S**ocial **S**ciences*
15. Trotabas .L, « Sciences et techniques fiscales »Dalloz,Paris, 1958.
16. Voon-Hsien Lee., Alex Tun-Lee Foo., Lai-Ying Leong., &Keng-Boon Ooi, "Can competitiveadvantagebeachievedthroughknowledge management? A case study on SMEs", Expert SystemsWith Applications, 65, 2016.



الملاحق



الملحق رقم (01): الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

السنة الثانية ماستر **تخصص: محاسبة**

استبيان علمي حول تأثير محاسبة التأمينات على محاسبة الضرائب تم دراسة حالة مؤسسة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بولاية المدية

السيدة/الآنسة الفاضلة، السيد الفاضل.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.....

تحية طلابية عطرة وبعد.....

تعد الاستمارة التي بين أيديكم جزءا من بحث يندرج ضمن مشروع مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر تخصص: محاسبة وجباية معمقة، بعنوان " **تأثير محاسبة التأمينات على محاسبة الضرائب تم دراسة حالة مؤسسة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بولاية المدية** "، والمعلومات التي يحتويها هذا الاستقصاء تعتبر ضرورية، لهذا نرجو من سيادتكم الإجابة عن جميع هذه الأسئلة بكل عناية ووضوح، ونحيطكم علماً أن إجابتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

تقبلوا منا خالص الشكر والتقدير.....

المعلومات العامة

1. المؤهل العلمي:

ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐

دكتوراه ☐ شهادة مهنية ☐ أخرى.....

2. التخصص:

محاسبة ومالية ☐ اقتصاد ☐ تسيير ☐ تجارة ☐

أخرى .....

3. الخبرة:

أقل من 05 سنوات ☐ من 05-10 سنة ☐

من 11- 15سنة ☐ أكثر من 15 سنة .....

الرجاء وضع علامة X على الإجابة المناسبة

المحور الأول: محاسبة التأمينات بالمؤسسة

العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1. تتم المصادقة على القوائم المالية في محاسبة التأمينات					
2. تساهم محاسبة التأمينات في تحليل الوضع المالي للمؤسسة					
3. تساهم محاسبة التأمينات بالصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في المحافظة على أموال المساهمين					
4. تخض محاسبة التأمين بالصندوق الوطني للتعاون الفلاحي لأحكام القانون السائد.					
5. يقدم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي تأمين على مختلف الأخطار الفلاحية					
6. تبين محاسبة التأمينات بصندوق الوطني للتعاون الفلاحي المركز المالي وفق فترات دورية قصيرة ما يعكس الأداء المالي له					
7. تقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين المؤسسة والمؤمنين من المخاطر في المناطق الريفي.					
8. أن يتم إظهار حقوق والتزامات المساهمين وحملة الوثائق التأمينية ولذلك لمعرفة الوضع الحالي لهم					

المحور الثاني: محاسبة الضرائب

العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1. فر معلومات محاسبة الضريبة يساعد المؤسسة على الرقابة الداخلية على أعمالها					
2. تخضع محاسبة الضرائب لمعايير النظام المحاسبي المالي					
3. معايير محاسبة الضرائب المعمول بها بالصندوق الوطني للتعاون الفلاحي تساهم في تقليل التفاوت بين ممارسات المراجعين					
4. ظهر المشاكل الضريبية على نطاق لكثرة التعاملات الإدارية					

5. حاسبة الضرائب تعتبر الحل الأمثل لتحسين واقع ممارسة المهنة في الجزائر					
6. تساهم محاسبة الضرائب في تحديد التكاليف الموجه لكل من مؤمن والمؤمن له					

المحور الثالث: مدى تأثير محاسبة التأمينات على محاسبة الضرائب بالمؤسسة محل الدراسة

العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1. يتطلب من المحاسب الضريبي أن يكون مؤهلا تأهيلا علميا يؤهله قانونيا لإصدار الأحكام عن القوائم المالية للمؤسسات الخاضعة لعملية المراجعة وعلى أسس علمية سليمة					
2. تؤثر محاسبة التأمينات على قرارات مصلحة الضرائب					
3. يعتمد مراجع الحسابات على معايير المراجعة في دراسة وتقييم التأمينات					
4. محاسبة التأمينات تحدد معايير المتعبة في محاسبة الضرائب					
5. حاسبة التأمينات تقوم بجمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة لكي يستطيع أن يخرج الموظف باستنتاجات معقولة					
6. تساهم محاسبة التأمينات على تقديم معايير لقياس الفواتير للمحاسبة الضريبية					
7. تطبيق واستخدام معايير محاسبة التأمينات ستؤثر وبشكل ايجابي في عمل مراجع الحسابات الضريبية.					
8. توفر محاسبة التأمينات مجموعة من معايير المحاسبية					
9. تحدد محاسبة التأمينات توجهات محاسبة الضرائب					

الملحق رقم (02): نتائج اختبار ألفا كرونباخ

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	31	100,0
	Excluded[a]	0	,0
	Total	31	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,889	23

الملحق رقم (03): نتائج اختبار الاتساق الداخلي

		XXX1	XXX2	XXX3	TOTAL
XXX1	Pearson Correlation	1	,461**	,342	,696**
	Sig. (2-tailed)		,009	,060	,000
	N	31	31	31	31
XXX2	Pearson Correlation	,461**	1	,695**	,865**
	Sig. (2-tailed)	,009		,000	,000
	N	31	31	31	31
XXX3	Pearson Correlation	,342	,695**	1	,833**
	Sig. (2-tailed)	,060	,000		,000
	N	31	31	31	31
TOTAL	Pearson Correlation	,696**	,865**	,833**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	
	N	31	31	31	31

الملحق رقم (04): نتائج الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة

العلمي.المؤهل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	7	22,6	22,6	22,6
	ماستر	22	71,0	71,0	93,5
	مهنية شهادة	2	6,5	6,5	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ومالية محاسبة	19	61,3	61,3	61,3
	اقتصاد	2	6,5	6,5	67,7
	تسيير	2	6,5	6,5	74,2
	تجارة	4	12,9	12,9	87,1
	أخرى	4	12,9	12,9	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	سنوات 5 من أقل	6	19,4	19,4	19,4
	سنوات 10 إلى 5 من	11	35,5	35,5	54,8
	سنة 15 إلى 11 من	13	41,9	41,9	96,8
	سنة 15 من أكثر	1	3,2	3,2	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

الملحق رقم (05): نتائج الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة

المحور الأول

X1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	تماما موافق غير	1	3,2	3,2	3,2
	موافق غير	1	3,2	3,2	6,5
	محايد	4	12,9	12,9	19,4
	موافق	13	41,9	41,9	61,3
	تماما موافق	12	38,7	38,7	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

X2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	تماما موافق غير	4	12,9	12,9	12,9
	موافق غير	1	3,2	3,2	16,1
	محايد	4	12,9	12,9	29,0
	موافق	13	41,9	41,9	71,0
	تماما موافق	9	29,0	29,0	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

X3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	تماما موافق غير	1	3,2	3,2	3,2
	محايد	5	16,1	16,1	19,4
	موافق	11	35,5	35,5	54,8
	تماما موافق	14	45,2	45,2	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

X4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	تماما موافق غير	2	6,5	6,5	6,5
	محايد	2	6,5	6,5	12,9
	موافق	13	41,9	41,9	54,8
	تماما موافق	14	45,2	45,2	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

X5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	تماما موافق غير	2	6,5	6,5	6,5
	محايد	2	6,5	6,5	12,9
	موافق	12	38,7	38,7	51,6
	تماما موافق	15	48,4	48,4	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

X6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	تماما موافق غير	1	3,2	3,2	3,2
	محايد	5	16,1	16,1	19,4
	موافق	14	45,2	45,2	64,5
	تماما موافق	11	35,5	35,5	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

X7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	تماما موافق غير	1	3,2	3,2	3,2
	موافق غير	1	3,2	3,2	6,5
	محايد	12	38,7	38,7	45,2
	موافق	13	41,9	41,9	87,1
	تماما موافق	4	12,9	12,9	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

X8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	تماما موافق غير	1	3,2	3,2	3,2
	موافق غير	1	3,2	3,2	6,5
	محايد	6	19,4	19,4	25,8
	موافق	13	41,9	41,9	67,7
	تماما موافق	10	32,3	32,3	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

المحور الثاني:

M1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	1	3,2	3,2	3,2
	موافق	16	51,6	51,6	54,8
	تماما موافق	14	45,2	45,2	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

M2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	تماما موافق غير	1	3,2	3,2	3,2
	محايد	4	12,9	12,9	16,1
	موافق	16	51,6	51,6	67,7
	تماما موافق	10	32,3	32,3	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

M3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	تماما موافق غير	1	3,2	3,2	3,2
	موافق غير	2	6,5	6,5	9,7
	محايد	4	12,9	12,9	22,6
	موافق	13	41,9	41,9	64,5
	تماما موافق	11	35,5	35,5	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

M4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	3	9,7	9,7	9,7
	موافق	16	51,6	51,6	61,3
	تماما موافق	12	38,7	38,7	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

M5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	تماما موافق غير	2	6,5	6,5	6,5
	محايد	7	22,6	22,6	29,0
	موافق	13	41,9	41,9	71,0
	تماما موافق	9	29,0	29,0	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

M6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	تماما موافق غير	4	12,9	12,9	12,9
	محايد	10	32,3	32,3	45,2
	موافق	8	25,8	25,8	71,0
	تماما موافق	9	29,0	29,0	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

المحور الثالث:

Z1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	4	12,9	12,9	12,9
	موافق	9	29,0	29,0	41,9
	تماما موافق	18	58,1	58,1	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

Z2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	تماما موافق غير	1	3,2	3,2	3,2
	محايد	4	12,9	12,9	16,1
	موافق	10	32,3	32,3	48,4
	تماما موافق	16	51,6	51,6	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

Z3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	5	16,1	16,1	16,1
	موافق	13	41,9	41,9	58,1
	تماما موافق	13	41,9	41,9	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

Z4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	تماما موافق غير	2	6,5	6,5	6,5
	موافق غير	1	3,2	3,2	9,7
	محايد	4	12,9	12,9	22,6
	موافق	7	22,6	22,6	45,2
	تماما موافق	17	54,8	54,8	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

Z5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محايد	4	12,9	12,9	12,9
	موافق	14	45,2	45,2	58,1
	تماما موافق	13	41,9	41,9	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

Z6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	تماما موافق غير	2	6,5	6,5	6,5
	محايد	6	19,4	19,4	25,8
	موافق	10	32,3	32,3	58,1
	تماما موافق	13	41,9	41,9	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

Z7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	تماما موافق غير	1	3,2	3,2	3,2
	موافق غير	1	3,2	3,2	6,5
	محايد	4	12,9	12,9	19,4
	موافق	9	29,0	29,0	48,4
	تماما موافق	16	51,6	51,6	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

Z8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	تماما موافق غير	2	6,5	6,5	6,5
	موافق غير	1	3,2	3,2	9,7
	محايد	7	22,6	22,6	32,3
	موافق	9	29,0	29,0	61,3
	تماما موافق	12	38,7	38,7	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

Z9

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق غير	1	3,2	3,2	3,2
	محايد	8	25,8	25,8	29,0
	موافق	11	35,5	35,5	64,5
	تماما موافق	11	35,5	35,5	100,0
	Total	31	100,0	100,0	

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
X1	31	4,0968	,97826
X2	31	3,7097	1,29598
X3	31	4,1935	,94585
X4	31	4,1935	1,04624
X5	31	4,2258	1,05545
X6	31	4,0968	,90755
X7	31	3,5806	,88597
X8	31	3,9677	,98265
XXX1	31	4,0081	,66688
Valid N (listwise)	31		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
M1	31	4,4194	,56416
M2	31	4,0968	,87005
M3	31	4,0000	,03280
M4	31	4,2903	,64258
M5	31	3,8710	,05647
M6	31	3,5806	,28515
XXX2	31	4,0430	,61157
Valid N (listwise)	31		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
Z1	31	4,4516	,72290
Z2	31	4,2903	,93785
Z3	31	4,2581	,72882
Z4	31	4,1613	,18594
Z5	31	4,2903	,69251
Z6	31	4,0323	,11007
Z7	31	4,2258	,02338
Z8	31	3,9032	,16490
Z9	31	4,0323	,87498
XXX3	31	4,1828	,64569
Valid N (listwise)	31		

الملحق رقم (06): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
XXX1	,174	30	,121	,925	30	,136
XXX2	,144	30	,116	,949	30	,161
XXX3	,156	30	,061	,919	30	,126

a. Lilliefors Significance Correction

الملحق رقم (07): نتائج اختبار الفرضية الأولى

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
XXX1	31	4,0081	,66688	,11977

One-Sample Test

Test Value = 3

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
XXX1	8,416	30	,000	1,00806	,7635	1,2527

الملحق رقم (08): نتائج اختبار الفرضية الثانية

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
XXX2	31	4,0430	,61157	,10984

One-Sample Test

Test Value = 3

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
XXX2	9,496	30	,000	1,04301	,8187	1,2673

الملحق رقم (09): نتائج اختبار الفرضية الثالثة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
XXX3	31	4,1828	,64569	,11597

One-Sample Test

Test Value = 3

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
XXX3	10,199	30	,000	1,18280	,9460	1,4196